

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ليعرض مشروع القرار

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

A/C.1/73/L.57

البند ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تُؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية إندونيسيا ومملكة تايلند باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب (انظر A/C.1/73/PV.11).

مع اشتداد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، أصبح يشعر بقلق شديد من جراء استمرار وجود الترسانات النووية. ومن الضروري أن نمضي بإصرار وعزم في سعينا نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، استنكر عدد متزايد من الدول الأسلحة النووية بوصفها مرفوضة رفضاً قاطعاً. ولتحقيق هذه الغاية، تعتبر ماليزيا دوماً معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولا غنى عن إعادة التأكيد بشكل لا لبس فيه على الالتزام بالمعاهدة من جانب الدول الأطراف فيها لضمان

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة الآن نظرها في مجموعة "الأسلحة النووية" لالتهاء من قائمة المتكلمين التي لا يزال بها ١٨ متكلماً. وبعد ذلك، سنبدأ نظراً في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، التي تتضمن قائمة المتكلمين فيها ٥١ متكلماً.

وأود مرة أخرى أن أحث جميع المتكلمين على التقيد بالمدة الزمنية المحددة في خمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية وسبع دقائق لمن يتكلمون باسم المجموعات. وسيواصل الجرس تذكير الوفود عندما ينتهي الوقت المحدد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1833322 (A)



انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن ماليزيا أيضا بأن لإسهام الوكالة ودورها نفس القدر من الأهمية في تيسير استخدام الطاقة النووية على نحو آمن ومأمون وسلمي.

وستستمر ماليزيا بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وسنواصل المشاركة في الجهود الجارية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لدعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

وعلاوةً على ذلك، وفي إطار النهوض بقضية السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تدعو ماليزيا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات مُنسقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتُرْحَب ماليزيا بالتخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وتُرْحَب أيضا بعقد ثلاثة مؤتمرات قمة بين الكوريتين هذا العام، أعقد آخرها في بيونغ يانغ في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. وفي هذا المنعطف الهام، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون والعمل معاً لتحقيق المصالحة وتمهيد الطريق أمام نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولبلوغ تلك الغاية، مازلنا نعتقد أنه يجب تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذاً كاملاً.

وكما ذكُرُت أثناء المناقشة العامة للجنة (انظر A/C.1/73/PV.6)، قدمت ماليزيا مشروع قرارها السنوي المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" (A/C.1/73/L.57). ونتطلع إلى تلقي المساندة من الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما في تفلسم مشروع القرار.

الامتثال الفعال للركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن ماليزيا بوصفها رئيسة للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، ستبذل كل ما في وسعها كي تضطلع بمسؤولياتها على نحو شفاف وشامل. وندعو جميع الأطراف للعمل معاً على نحو بنّاء بغية التوصل إلى اتفاق على توصيات جوهرية للجنة التحضيرية من أجل إرساء الأساس اللازم لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وفي الوقت ذاته، جسد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ الالتزام السياسي من جانب ١٢٢ دولة بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذه المعاهدة تُكْمَل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الضروري الإزالة الكاملة للأسلحة النووية إذا أردنا أن نحمي البشرية من العواقب الكارثية للأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أننا نشعر بالارتياح إزاء القرار الذي اتخذته في فبراير/شباط ٢٠١٨ مؤتمر نزع السلاح لإنشاء خمس هيئات فرعية، فإننا نأمل أن يتحقق المزيد من التقدم ليتسنى تحقيق نتيجة مثمرة في المؤتمر من حيث المضي قدماً في المناقشة بشأن نزع السلاح.

وتعتقد ماليزيا أيضاً أن التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من الشواغل الملحة أيضاً. ولذلك، تدعو ماليزيا الدول جميعاً، لا سيما تلك الواردة في فئة المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دوغماً إبطاء.

وتقر ماليزيا بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، وكذلك بدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم

تعلق جمهورية هايتي أهمية كبيرة على الحوار الصبور والتعاون الدولي بوصفها الوسيلة المفضلة لتحقيق القضاء على الخطر النووي. ونحن نشدد على ضرورة الامتثال التام لجميع الاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا شرط أساسي لتعزيز الثقة فيما بين الدول وتقليل أي خلافات مؤسفة إلى أدنى حد. ونعلق أهمية خاصة على التنفيذ السليم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها. ونؤكد من جديد دعمنا لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إنني لا أتجاهل المخاوف التي أعربت عنها عدة دول بشأن السياق الاستراتيجي الحالي، لكن وفدي يعتقد أنه يمكننا تحقيق أكثر من ذلك. وتبين ذلك في المناقشات الشاقة التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. واسمحوا لي أن أشيد في اعتمادها بجهود المجتمع المدني، ولا سيما الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وهي واحدة من الأوجه الرئيسية لجهود زيادة الوعي بشأن ضرورة القضاء على الأسلحة النووية. ويركز وفدي على الهدف الأساسي للمعاهدة، ألا وهو بناء نظام عالمي خالٍ من الأسلحة النووية إلى الأبد. إننا مجمعون تقريباً في دعمنا لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما يجري مناقشته فيما بيننا هو السبيل لتحقيق ذلك الهدف. ورغم كل خلافاتنا، ليس لدينا خيار سوى تحقيق النجاح في يوم ما. إن بقاء الجنس البشري يعتمد على ذلك.

لقد أعربت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ببلاغة، من خلال التصديق بالإجماع على معاهدة تلاتيلولكو، عن تأييدها الشديد لعالم خالٍ من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهكذا بينت المنطقة طريق المضي قدماً - وقد حذت مناطق أخرى حذوها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن للدول الحائزة للأسلحة النووية دوراً أساسياً تؤديه. إننا نحث

السيد سان هيلير (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.12). وسأدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، يؤمن وفد بلدي بأن الإزالة الكاملة للأسلحة الدمار الشامل ضرورة مطلقة. ونحث جميع الوفود على تفادي التأخير بحجج تبرر وجود الأسلحة النووية أو انتشارها أو تحديثها، وبوجه عام، كل أسلحة الدمار الشامل الأخرى. فلا شيء يعدل في قيمته الأرواح التي قد تبديها مثل هذه الأسلحة في جزء من الثانية.

وقد كان من دواعي سرور وفد بلدي ملاحظة كل أوجه التعبير عن النوايا الحسنة بهدف التصدي للتحديات المعقدة في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. وشدد عدة متكلمين على الصلة التي لا يمكن إنكارها فيما بين نزع السلاح الأمن الدولي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أما خلافاتنا فهي تتعلق فحسب بالكيفية التي ننظر بها للتحديات الأمنية الحالية. إننا ندرك بالإجماع تقريباً الخطر الكبير الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على بقاء الجنس البشري.

إن التفكير في هذه الأخطار يجب أن يكون حاسماً في تحديد المذاهب الأمنية لجميع البلدان. وهذا هو ما يدعمه عزم جمهورية هايتي والتزامها المستمر بعالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة يوم الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر، أعرب رئيس جمهورية هايتي عن ارتياحه العميق للتقدم الكبير المحرز نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل يمكن التحقق منه (انظر A/73/PV.10). ويشجع بلدي المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لتعزيز هذا التقدم.

كما أننا نؤيد تأييداً تاماً جهود المجتمع الدولي لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ونعتقد أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال أفضل وسيلة متاحة لتحقيق هذا الهدف.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشاطر هنغاريا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونرى أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الجهود التي يبذلها كل منا لا تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية فحسب، بل وتسهم أيضاً في إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً. وللأسف، إن البيئة الأمنية الحالية غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها تتسم بعدم التيقن من نجاح الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، والغموض الذي يكتنف استمرارية خطة العمل الشاملة المشتركة والتطورات الأخيرة المتعلقة بمصير معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

ومن أجل إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي في ظل هذه الظروف المعقدة والمتغيرة باستمرار، يتعين علينا التركيز على المجالات التي توجد فيها أرضية مشتركة. وفي رأينا، فإن اتباع نهج تدريجي يتألف من خطوات تدريجية ومحددة وعملية، بالإضافة إلى إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية، هو وحده الذي يوفر لنا هذا المنبر. وبالتالي، لا يمكننا التوقيع أو التصديق على أي صك قانوني لا يفي بتلك المتطلبات أو يضعف الإطار الحالي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، ولن نعمل ذلك.

وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد للعمل مع جميع الدول بشأن عناصر نهج شامل وتدرجي، والذي يبقى السبيل الوحيد الموثوق به لتحقيق نتائج ملموسة. وتشمل الخطوات المحددة في هذا الصدد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وإحراز تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي وتدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عالياً تقرير

جميع الدول الأعضاء في المنظمة على الامتناع عن اتخاذ أي مواقف من شأنها زيادة تفاقم حالة البيئة الأمنية الدولية وتأجيج التوترات وتقويض الثقة.

في الختام، أود أن أقول إن الحد من التهديد النووي والقضاء عليه في نهاية المطاف هو أمر ممكن في حال وضع الضمانات اللازمة، وذلك وفقاً لرؤية مشتركة على المستويات الإقليمية دون الإقليمية والدولية.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل أستراليا بالنياية عن مجموعة من ٣٠ دولة متفقة في الرأي (انظر A/C.1/73/PV.11).

وعلى مدى ما يقرب من خمسة عقود من وجودها، كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية ليس فقط للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ولكن أيضاً لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف والاستخدام السلمي للطاقة النووية. إن حقيقة أن المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في عام ٢٠٢٠ سيوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو سبب آخر لصون وتعزيز سلامتها من خلال إعادة إلزام أنفسنا بتحقيق أهداف المعاهدة.

وفيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للتصدي بفعالية لمخاطر الانتشار التي لا تزال تشكل أحد أخطر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تحث هنغاريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، يجب الإبقاء على العقوبات وتطبيقها بصرامة.

المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي هو إنجاز حقيقي في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. يجب أن يستمر هذا الزخم الجيد، وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتطبيق المعاهدة في أقرب وقت ممكن. لقد قامت تايلند بدورها من خلال استضافة ورشة عمل إقليمية حول المعاهدة في آب/أغسطس لتعزيز الوعي الإقليمي بالمعاهدة. وتقدر تايلند أيضاً الإسهامات القيمة للمجتمع المدني في ضمان انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة. ونشيد بالعمل الرائع الذي تم في هذا الصدد.

ثالثاً، تؤمن تايلند بأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه هو شرط مسبق للسلم والأمن في المنطقة. لذلك نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة وسنواصل دعم الجهود الدبلوماسية والحوارات البناءة بين جميع الأطراف المعنية.

وأخيراً، النهوض بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار وضمناً إحراراً تقدم ملموس هما مسؤوليتنا المشتركة. وتؤيد تايلند بالكامل الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل وفي النهوض بخطة الأمين العام لنزع السلاح. ونحث جميع الدول على دعم الأمم المتحدة في هذا المضمار. ونعتقد أيضاً أنه يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات وهذا القطاع والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشباب، من أجل ضمان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الكلي والشامل والناجح حقاً.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

فريق الخبراء التحضيرية الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/73/159). ويشرفنا أيضاً أن نشارك بفعالية في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي وفي أعمال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، مع التركيز على الجوانب التقنية لعملية التحقق وبناء القدرات الخاصة بها.

إن هنغاريا، بوصفها بلداً لديه برنامج نووي سلمي نشط، تولي أيضاً أهمية خاصة للسلامة والأمن النوويين، وهما من العوامل التمكينية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. نحن ندرك أن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق الدول. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأنه يمكن للتعاون الدولي أن يساهم بقدر كبير في تيسير الجهود الوطنية. وتمشيا مع هذا، تولت هنغاريا في الشهر الماضي عقد اجتماع فريق الخبراء التحضيرية الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التابع لفريق الاتصال المعني بالأمن النووي، الذي يجمع بين الدول المستعدة لاتخاذ مبادرات في هذا المجال.

السيدة فاشاراكورن (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة دول جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية بصفتي الوطنية.

أولاً، لا يزال التزام تايلند بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ثابتاً. وكدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودولة صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، نعتقد أن هذين الصكين مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم ويعزز كل منهما الآخر. لذلك ندعو الدول إلى مواصلة السعي نحو نزع السلاح النووي العام والكامل بحسن نية، على النحو

تدرجية تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية. لقد أسفر هذا النهج المجدي لنزع السلاح النووي عن نتائج ملموسة، بما في ذلك تحقيق تخفيضات كبيرة في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية.

لقد أخفقت معاهدة حظر الأسلحة النووية في معالجة القضايا الرئيسية التي يجب التغلب عليها لتحقيق نزع السلاح النووي العالمي الدائم. وهي تتناقض مع معاهدة عدم الانتشار وتحازف بتقييضاها. إنها تتجاهل سياق الأمن الدولي والتحديات الإقليمية ولا تفعل شيئاً لزيادة الثقة والشفافية بين الدول. هي لن تؤدي إلى القضاء على سلاح واحد. وهي تحقق في الوفاء بأعلى معايير عدم الانتشار. إنها تُحدث انقسامات في مجمل الآلية الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح، والتي يمكن أن تزيد حتى من صعوبة إحراز تقدم في نزع السلاح.

لن نؤيد معاهدة حظر الأسلحة النووية أو نوع أو نصدق عليها. ولن تكون ملزمة لبلداننا، فنحن لا نقبل أي ادعاء بأنها تسهم في تطوير القانون الدولي العرفي. كما أنها لا تضع أية معايير أو قواعد جديدة. نحن ندعو جميع البلدان التي تفكر في دعم هذه المعاهدة إلى التفكير بجدية في آثارها على السلم والأمن الدوليين.

بدلاً من ذلك، نحث جميع الدول على الالتزام بالنجاح المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وذلك لضمان الامتثال وتشجيع الانضمام العالمي لها وضمان أعلى معايير عدم الانتشار والاستجابة لتحديات الانتشار المستمرة والناشئة أينما تحدث. وفي هذا السياق، تعيد بلداننا الخمسة تأكيد التزامنا بمواصلة جهودنا الفردية والجماعية في إطار معاهدة عدم الانتشار من أجل النهوض بأهداف وغايات نزع السلاح النووي.

السيدة العوضي (الإمارات العربية المتحدة): نظراً لضيق الوقت، سوف أقوم بقراءة نسخة موجزة من البيان، على أن يتم نشر البيان الكامل على الموقع للاطلاع عليه.

نحن، الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نعيد تأكيد التزامنا بالمعاهدة من جميع جوانبها، وذلك بعد ٥٠ سنة من توقيعها. لقد وضعت هذه المعاهدة التاريخية الأساس الضروري للجهود الدولية المبذولة للحد من خطر انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، مما يحد من خطر نشوب الحرب النووية. وقد وفرت المعاهدة الإطار الذي يمكن من خلاله تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية - للكهرباء والطب والزراعة والصناعة - والتشارك فيها لمنفعة الجنس البشري. ومن خلال المساعدة في تهدئة التوترات الدولية وتهيئة ظروف الاستقرار والأمن والثقة بين الدول، سمحت المعاهدة بإسهام حيوي ومستمر في نزع السلاح النووي.

إننا نتعهد بتقديم دعمنا الكامل والمستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سواء في تعزيز التعاون على أكمل وجه ممكن في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية أو في تطبيق الضمانات والتحقق من أن البرامج النووية مخصصة بالكامل للأغراض السلمية. إننا نؤكد على ضرورة زيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الانضمام العالمي للبروتوكول الإضافي.

إننا ما زلنا ملتزمين بموجب المعاهدة بالسعي إلى مفاوضات حسنة النية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونؤيد الهدف النهائي المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية ينعم بأمن غير منقوص للجميع. ونحن ملتزمون بالعمل على جعل البيئة الدولية أكثر ملاءمة لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، نعيد تأكيد معارضتنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. فنحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن أفضل طريقة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية هي من خلال عملية

المحادثات الرفيعة المستوى في منطقة شبه الجزيرة الكورية، والتي تشكل منعطفاً مهماً لتحقيق السلم والأمان فيها. ونجدد الدعوة لكوريا الشمالية للعودة إلى معاهدة عدم الانتشار والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقف كافة التجارب النووية والبالستية والالتزام بالقرارات الأهمية ذات الصلة.

تؤمن بلادي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء الكامل بالتزامات عدم الانتشار. ونعمل في الإمارات العربية المتحدة على برنامجنا الوطني للطاقة النووية إيماناً منا بأن الطاقة النووية تعد مصدراً نظيفاً للطاقة ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التزامنا بتطبيق أعلى معايير السلامة والجودة والامتثال الكامل لتدابير التحقق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدعم بلادي البروتوكول الإضافي الذي يعتبر أداة هامة تكمل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشجع الدول الأعضاء على استخدام هذه الآلية. كما نشجع الوكالة على مواصلة حوارها المفتوح بشأن تعزيز نظام الضمانات. وفي هذا السياق، يدعو بلدي إيران إلى الشفافية والامتثال لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى بناء المزيد من الثقة حول طبيعة أنشطتها النووية، مع أملنا بأن تنعكس هذه الخطوات بطريقة إيجابية على سلوك إيران في المنطقة.

السيد الرئيس، في الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية العمل الجماعي بخصوص قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعلى دعمها لكافة الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة فيما يخص الأمن والسلم الدوليين.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تلتزم روسيا بالهدف النبيل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتنفيذاً لالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قمنا بتقليص ترسانتنا الاستراتيجية بشكل كبير إلى أقل من ١٥ في المائة من أعلى مستوى وصلت

تود الإمارات العربية المتحدة التعبير عن تأييدها لبيان كل من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ومجموعة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/73/PV.11).

بالإشارة إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، والذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نود التأكيد على الدور الأساسي الذي يلعبه المؤتمر في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، إضافة إلى الأهمية الكبرى التي توليها بلادي للقيام بالتنفيذ الكامل لبنود وقرارات جميع مؤتمرات المراجعة المعنية بالمعاهدة.

ومن هذا المنطلق، يعرب وفد بلادي عن ضرورة التوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية، واتخاذ خطوات هامة نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها لعام ٢٠١٠، وضمان عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان في المنطقة، والحاجة إلى معالجة شاملة لجميع ركائز معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فإن بلادي تكرر دعوتها إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، باعتبارها الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إليها.

وفيما يتعلق بحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإننا ندعو إلى ضرورة التحرك في إجراء مفاوضات نحو إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب بتقرير الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بشأن هذه المسألة (انظر A/73/159).

نؤكد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتمهيداً الطريق لردع التجارب النووية بشكل فعال. ولذلك فإننا نجدد الدعوة لجميع الدول، وخصوصاً دول الملحق الثاني، التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول التي لم تصدق بعد، أن تفعل ذلك. وفي هذا الشأن، رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالخطوات الإيجابية الأخيرة، والمتمثلة في

ولا سيما تلك الناجمة عن أنشطة الولايات المتحدة الطويلة الأمد والمنهجية في هذا المجال، والتي تتمثل أولاً في تطوير نظام دفاعي عالمي مضاد للقذائف التسيارية؛ وثانياً، عدم استعدادها للتخلي عن إمكانية نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وثالثاً، زيادة كمية ونوعية الاختلالات في مجال الأسلحة التقليدية؛ ورابعاً، تطوير مفهوم الضربة العالمية الفورية. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء استعراض الوضع النووي الجديد للولايات المتحدة، الذي يتيح بشكل أساسي زيادة كبيرة في الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في عملية تخطيطها العسكري. ويعلن الاستعراض عن تطوير أسلحة نووية محدودة الأثر من شأنها أن تخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، كما يأمل في إحياء مفهوم الحرب النووية المحدودة. وجوهرياً، تراجع التفكير العسكري للولايات المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة النووية بمقدار نصف قرن، أي إلى تلك الحقبة التي كان الناس فيها يظنون أن الحرب النووية مقبولة ويمكن الانتصار فيها.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المحيطة بمعاهدة ستارت الجديدة. وقد أكد رئيس الاتحاد الروسي استعداد بلدنا من حيث المبدأ للنظر في تمديد المعاهدة. بيد أن ذلك لا يمكن أن يتم دون معالجة المشاكل المستمرة فيما يتعلق بامتثال الولايات المتحدة. لقد لاحظنا بيان الرئيس دونالد ترامب يوم السبت بشأن احتمال انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وستتابع روسيا عن كثب التطورات المستقبلية لنهج الولايات المتحدة تجاه صك نزع السلاح هذا، الذي يعد أمراً أساسياً للأمن الأوروبي والعالمي. وإذا تم وضع بيان رئيس الولايات المتحدة موضع التنفيذ، فسوف يمثل ذلك خطوة أخرى قصيرة النظر وبالغة الخطورة للسلام الدولي من جانب بلده. ومن شأن الانسحاب من المعاهدة أن يظهر مرة أخرى أن السلطات السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة تبني أولويات سياستها الخارجية على الرغبة الملحة في ضمان

إليه في عهد سباق التسلح النووي. ونحن مستعدون لمواصلة إحراز التقدم في هذا الاتجاه، على أن يكون مفهوماً أنه ينبغي لجميع البلدان التي تمتلك مرافق للطاقة النووية للأغراض العسكرية اتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد. ويتمثل النهج الواقعي في هذا المجال في اعتماد عملية تدريجية لإزالة الأسلحة النووية، مع تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، وتوفير المزيد من الضمانات لجميع المشاركين بشأن حمايتهم. وهذه الظروف لا تخص موقف روسيا وحدها، ولكنها متسقة مع ما تم التوصل إليه من ترتيبات متوازنة تستند إلى توافق الآراء من خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على أن يتم نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار والسلام والأمن الدوليين، ومبدأ تأسيسها هو ضمان الأمن المتوطد وغير المنقوص للجميع.

ونحن ضد اتخاذ أي خطوات متسارعة أو ساذجة في مجال معقد وحساس مثل نزع السلاح النووي. وفي ذلك السياق، نرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية غير مناسبة وغير فعالة، لا سيما في سياق نسعى فيه إلى إيجاد حلول لمسائل الأمن الدولي الراهنة. ولا يقتصر الأمر على عدم تعزيز المعاهدة لعملية نزع السلاح النووي، بل إنها تقوض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد سببت هذه المعاهدة بالفعل، حتى قبل دخولها حيز النفاذ، انقسامات إضافية بين المشاركين في نظام عدم الانتشار النووي في وقت تتطلب فيه المشاكل العالمية الحالية جهوداً متضافرة يبذلها المجتمع الدولي. وتشكل الأسلحة النووية رادعاً في سياق تهديدات خارجية ملموسة، وطالما بقيت تلك التهديدات، فمن الواضح أن العديد من الدول لن تتمكن من الموافقة على التخلي عنها بالكامل ودون قيد أو شرط. ولذلك دعم الاتحاد الروسي باستمرار تهيئة الظروف التي تفضي إلى اتخاذ تدابير عملية من أجل تحرير العالم من الأسلحة النووية.

وأثناء العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الحقائق الاستراتيجية الحالية،

فعالة لحماية التجارة والتعاون الاقتصادي مع إيران من العقوبات الخارجية التي فرضتها الولايات المتحدة. وندعو الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياستها المتمثلة في ممارسة الضغط على الدول التي تسعى إلى تطوير تعاون اقتصادي مشروع مع إيران والكف عن منع الأطراف الأخرى في خطة العمل الشاملة المشتركة من الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الترتيب الفريد من نوعه.

ونحن نقدر عمل فريق الخبراء التحضيرى الرفيع المستوى المعنى بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد تجاوزت وقتك المخصص بدقيقتين. يرجى محاولة اختتام بيانك.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتذر. النص الكامل لبياني متاح على بوابة PaperSmart.

السيد كاتيو كابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

لقد كان إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية أولوية قصوى في مفاوضاتنا المتعددة الأطراف، حيث لا تشكل هذه الأسلحة تهديداً لنا نحن البشر فحسب، بل أيضاً أداة للهيمنة. وأشير إلى مسألتين محددتين تثيران قلقنا عندما يتعلق الأمر بالهدف النبيل للمجتمع الدولي المتمثل في إقامة عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. تتعلق المسألة الأولى بانتشار هذه الأسلحة. والثانية هي المسألة الحساسة لنقل التكنولوجيا النووية، لأنها تمس المبادئ الأساسية للتعاون بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث.

ويجب أن تقود الدول الحائزة للأسلحة النووية الطريق من خلال خفض مخزوناتهما بشكل كبير ويمكن التحقق منه، من أجل تهيئة الظروف لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤمن بإمانا عتقد اعتقاداً

التفوق العسكري للولايات المتحدة على بقية العالم، وأنه من الواضح عدم اهتمامها بمراعاة قضايا مثل الاستقرار الاستراتيجي والسلام الدولي أو الأمن العالمي. ويعزز التقدم في عملية نزع السلاح النووي من استقرار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو أحد أولويات السياسة الخارجية لروسيا.

إننا نقرب الآن من المرحلة النهائية من دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن للأسف لم نر أي نتائج بشأن مسألة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وباعتبار روسيا واحدة من الدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥، يساورها قلق بالغ إزاء عدم إحراز التقدم في تنفيذ أحكامه. ونحن نؤمن بأن مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1 الذي قدمته مصر بالنيابة عن جامعة الدول العربية، والمتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ونحث الجميع على أخذه على محمل الجد. حيث إنه يستجيب لأهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ولا يتعارض مع مصالح دول المنطقة، ونحن على استعداد تام لدعمه.

إننا نعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكاً دولياً عالمياً وفعالاً ويمكن التحقق منه في مجال الحظر الشامل للتجارب النووية، فهي معاهدة لا توجد عنها بدائل. وندعو الدول التي لم تصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وبالتالي إظهار دعمها لتعزيز نظام عدم الانتشار.

ونحن نؤمن بأن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي جاء نتيجة حلول توفيقية مضيئة وصعبة، كان خطأ جسيماً وضربة لنظام معاهدة عدم الانتشار. وتعتزم روسيا مواصلة الامتثال لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، جنباً إلى جنب مع الأطراف الأخرى في الاتفاق، للبحث عن آليات

من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة ثقة في قدرة وإمكانية المعاهدة على الوفاء بوعدها في نزع السلاح النووي وإمكانية تحقيقها لذلك.

وما زالت ولا تزال الإجراءات والسياسات التي تتعارض تماما مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مستمرة بلا هوادة، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يتنافى استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٨ على نحو كامل وأساسي مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للأسباب التالية: كونها تؤكد شدد على جدوى الاحتفاظ بالأسلحة النووية؛ وزادت من دور هذه الأسلحة غير الإنسانية في المذهب العسكري للولايات المتحدة وذلك بإعطائها مهام جديدة؛ وتحدد باستخدام الأسلحة النووية ليس في إطار مواجهة نووية فحسب، بل أيضا ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتسعى إلى تحديث وزيادة نطاق القذائف والغواصات والقاذفات النووية للولايات المتحدة وزيادة نطاقها زيادة هائلة بشكل كبير.

وتعترم الولايات المتحدة إنفاق ١,٢ تريليون دولار على تعزيز ترسانتها النووية بصورة هائلة. وينبغي اعتبار هذه الخطط الاستفزازية إشارة واضحة ودعوة صريحة إلى بدء سباق جديد للتسلح النووي، وكذلك انتهاك التزامات الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يتوخى استعراض الوضع النووي تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية محدودة الأثر لاستخدامها في النزاعات الإقليمية. ولا يشير تطوير قنابل نووية صغيرة جديدة إلى زيادة الاعتماد على الأسلحة النووية فحسب، بل إنه كذلك أيضا، نظرا بسبب لخصائصها، - يزيد من اغراء استخدامها. وطالما استمرت هذه السياسات

راسخا بأن جهود التصدي للأسلحة النووية ينبغي أن تسير علتبع الدرب الذي حددته اختطه الأسلحة الكيميائية، والذي اكتسب التضامن الدولي ضدها زخما كبيرا، بالرغم من العمل المتبقي الذي ينبغي القيام به، زخما كبيرا.

ولدى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهوي دولة ططرف في معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا)، مجموعة من الأدوات القانونية القائمة للحماية من استغلال المعادن الاستراتيجية والاتجار فيها.

ولا تزال مسألة نزع السلاح النووي تبعث على القلق نظرا لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي طال انتظاره، والذي عقد مجتمعنا مثل هذه الآمال الكبيرة عليه، لم يحقق هدفه في حل المسائل النووية الصعبة. ومن ثم، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية قدرا ثقيلا من المسؤولية ثقيلة فيما عندما يتعلق الأمر بالانتشار النووي المبلغ عنه حتى الآن، والذي ربما يزداد في السنوات المقبلة، اللهم إلا إذا لزمنا جانب فقط إذا لم نتسم بالحد. وبالنظر إلى أن تطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية ظل دائما بمثابة ذريعة، وأتاح إمكانية الوصول للأسلحة النووية للبلدان التي تمتلكها، فإن أفضل سبيل للمضي قدما هوي القضاء التام على هذه الأسلحة، ومن ثم تحرير هذه الموارد من أجل البرامج الإنمائية.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

ويستند تأييد إيران القوي لنزع السلاح النووي إلى قناعتين أساسيتين: أولهما، أن الأسلحة النووية تشكل أخطر التهديدات لبقاء البشرية، وأن أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية كارثية؛ وثانيا، قلقنا البالغ إزاء استمرار عدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة

العلاقات الدولية. وينبغي عدم السماح للتهريب بأن يسود على الدبلوماسية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف. وهذا في مصلحة حرمة الاتفاقات الدولية. ومن ثم، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن رفض الانفرادية وتعزيز التعددية.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيانات التي أدلى بها ممثلتا إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.11).

ويرحب وفدي بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية لتبادل آرائنا حول المسألة التي لا شك في كونها تعد بحق تام، مصدر قلق للمجتمع الدولي. وفي ظل تزايد التوترات بسبب سباقات التسلح وتكرار فشل مبادرات الأمم المتحدة لنزع السلاح، هناك حاجة ماسة إلى العمل ٢٠٢٠ لإنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وبعد فشل مؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥، بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، ولا يزال ما زال المشهد في مجال نزع السلاح النووي مدعاة للقلق الشديد.

وفي هذا السياق، ووفقا للتقديرات الأخيرة، يوجد حاليا أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، في حيازة تسع دول. ويمثل الانتشار خطرا كبيرا نظرا لأن أي إساءة تصرف بهذه الترسانات، تخاطر بإطلاق بشكل لا رجعة فيه، بالتسبب في مأساة لا يمكن تصورها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتصاعد النزاعات التي لم تحل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتؤدي إلى استخدام هذه الأسلحة المخيفة للغاية.

وهذه الحالة هي الأكثر خطورة بفضل التطور المتزايد للأسلحة النووية، التي لن يكون استخدامها أقل كارثية، ولا سيما من الناحية الانسانية والإيكولوجية. وهذا يعكس

غير المسؤولة، لا يمكن أن يكون هناك أي أمل في احراز التقدم نحو نزع السلاح النووي.

وبالرغم مما أشرت إليه للتو، لا تزال الولايات المتحدة توعظ الآخرين. أنها سياسة نفاق؛ فيجب أن يمارسوا ما ينادون وعظون به بدلا من تقديم توجيه الوعظ للآخرين. ويعد الإعلان الصادر مؤخرا عن الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، خطوة أخرى نحو مزيد من التدهور في الحالة المعقدة بالفعل المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن تعزز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدتها، وتظل عاقدة العزم، وتعمل بلا كلل نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا ما ندين به لدولنا والأجيال المقبلة.

ويعدشكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، خطوة في الاتجاه الصحيح، والذي ينبغي أن يُستكمل بالبدء العاجل للمفاوضات وإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وهناك سياسة خادعة أخرى للولايات المتحدة تتمثل في دعمها المستمر غير المشروط لحيازة إسرائيل للأسلحة النووية. وقد زادت مثل هذه السياسات من جرأة النظام الإسرائيلي إلى حد أنه يهدد الآن الآخرين بوقاحة بالإبادة النووية. فلا ينبغي التسامح مع هذه السياسات غير المسؤولة. وبات التصدي لخطر الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الوفود التي رفضت انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما ذكر العديد من الممثلين عن حق على نحو صحيح، فإن تعدد خطة العمل الشاملة المشتركة، إنجازا دبلوماسيا كبيرا، وتمثل فعالية تعددية الأطراف. ومن ثم، ينبغي أن يستمر الدعم القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي ألان يسمح لعقيدة الولايات المتحدة في الانسحاب بأن تهيمن على

أخرى، بالإضافة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية حالياً، للالتفاف على الأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار للحصول على أسلحة نووية. وفي ذلك الصدد، تضطلع الدول، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور ريادي في إنشاء نظام حظر ذي قواعد وإجراءات للتحقق لمواجهة الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

في الختام، نعيد تأكيد حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والأمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

السيدة إدواردز (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غيانا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جاما يكا باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.12)، ونائب الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11). ويود وفد بلدي إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

غيانا ملتزمة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتبع على الدوام نهجاً تدريجياً تجاه مسائل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونحن أيضاً دولة طرف في الصكوك القانونية الرئيسية التي يتألف منها النظام الذي يحكم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وينبع التزام غيانا بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، من قلقنا العميق حيال العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، كما اتضح من استخدامها واختبارها في الماضي، ومن إيماننا الراسخ بأن السبيل الوحيد لضمان ألا تستخدم الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف هو إزالتها التامة.

الخطر الهائل الذي يمثله وجود هذه الأسلحة ذاتها على بقاء الجنس البشري.

إن السنغال، التي لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، مقتنعة بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتكنولوجيا العسكرية هي الضمان الوحيد ضد استخدامها. وعلى نفس المنوال، لن يظل العالم بعد الآن مهوساً بمحس هذه الأسلحة أو بإمكانية وقوع التكنولوجيا المرتبطة بها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ومن الضروري توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، وحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية والتجارب النووية، إذا أردنا تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب السنغال بما ورد في البيانين المشتركين المعتمدين في بانجوجوم في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وسنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، اللذين احتويا على دلائل واعدة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، سيمثل خطوة كبيرة نحو نزع السلاح النووي، لو شاركت الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها في المفاوضات عليها. ولذلك من المهم للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد هذا الصك القانوني الدولي كي يتسنى لها تقديم مساهمة مهمة في توطيد العناصر الأخرى لنظام عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، التي تمثل حجر الزاوية في نظام الضمانات والذي يمكن تعزيز سلطته من خلال إضفاء الطابع العالمي عليه. وعلى نفس المنوال، فإننا نأسف لعدم وجود سلطة دولية مسؤولة عن ضمان الامتثال للمعاهدة. إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان ومتساويان في الأهمية. وفي هذا الصدد، سيظل نزع السلاح العام والكامل غير قابل للتحقيق إذا سعت دول

رؤية مشتركة وإلى الدرب المؤدي للقضاء التام على الأسلحة النووية. ونرى أن هيكل نزع السلاح النووي يوفر إطارا كافيا للوصول بنا إلى فهم مشترك لأهم الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها في هذه المرحلة.

وفي هذا الصدد، تتشاطر غيانا رأي العديد من أصحاب المصلحة الآخرين المتمثل في أن تخفيض إجمالي المخزونات من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ ومواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛ وتخفيض درجة الاستعداد الشعبي لمنظومات الأسلحة النووية؛ واتخاذ تدابير بناء الثقة والثقة المتبادلة؛ وزيادة الشفافية في برامج الأسلحة النووية هي من بين العديد من العناصر الحاسمة التي يتعين معالجتها في هذه المرحلة، وبوسعها إثراء هذه الرؤية المشتركة والدرب المؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ومما يشجع غيانا التطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية. ويحدونا الأمل في أن يستمر ذلك الاتجاه بما بفضي إلى إزالة الأسلحة النووية في المنطقة. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل بحسن نية.

وبوصف غيانا بلدا ناميا صغيرا، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء تحويل الموارد الاقتصادية إلى صيانة وتحديث المخزونات النووية ونظم إيصالها. ونحن نعتبر ذلك طعنة للتنمية، ونرى أن من الأفضل استثمار الموارد التي يجري إنفاقها على المعدات الحربية غير الضرورية، في رفاه الناس.

سأحتتم ملاحظاتي هنا. وسيحمل النص الكامل لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا، وأن أؤكد لكم وللمكتب على دعم وفد بلدي الكامل.

ولذلك كان من دواعي سرور غيانا اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧، التي تحظر، ضمن جملة أمور، استحداث الأسلحة النووية أو اختبارها أو تصنيعها أو إنتاجها أو اقتناءها أو حيازتها أو تكديسها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. تعتقد غيانا اعتقادا راسخا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم إسهاما تاريخيا ومهما في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، لأنها تسد، من خلال حظرها الصارم للأسلحة النووية، فجوة قانونية كانت موجودة سابقا.

وترى غيانا أن الاتفاقية مكتملة لصكوك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي سبق إنفاذها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن كلا الصكين يعزز القواعد العالمية المناهضة للأسلحة النووية، ونحن عازمون على الوفاء التام بالتزاماتنا بموجب تلك الصكوك.

وتشدد غيانا على أن الأرقام مهمة لتعزيز المعايير، وتحت جميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال من أجل تسهيل دخولها حيز النفاذ فورا. وغيانا، من جانبها، كانت أول دولة تقوم بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها، وقد سررنا بعرض مشروع القرار بشأن المعاهدة في اللجنة الأولى هذا العام، والذي شاركنا في تقديمه منذ ذلك الحين (A/C.1/73/L.24).

تنضم غيانا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه مسألة ملحة تتطلب قيادة مسؤولة من جانب الدول التي يلزم تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وبناشدها أن ترقى إلى مستوى الحدث.

وقد كان من دواعي سرور غيانا التزام الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بتكثيف جهودهما الرامية إلى تيسير الحوار بين الدول الأعضاء بهدف مساعدتهم على العودة إلى

العناصر الضرورية التي ستقرنا أكثر من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أثنى على كندا لرئاستها الماهرة لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، وللتوصل إلى توافق في الآراء. والتحقق ضروري أيضا لنزع السلاح النووي على نحو فعال. إننا نتابع عمل فريق الخبراء الحكوميين عن كثب، ونتطلع إلى استعراض نتائج أعماله في عام ٢٠١٩.

وكما جرى التأكيد من قبل، فإن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة جميع الدول، وينبغي أن يقوم على الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نحض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المشاركة في حوار بناء من أجل الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا، وكفالة تنفيذها الكامل والقابل للتحقق منه.

وأخيرا، فإن بلغاريا مقتنعة بأنه ستتاح لنا فرصة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال بناء الثقة وكفالة مشاركة الجميع.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي ببيان مختصر من أجل التقييد بالمدة المحددة؛ وستتاح النسخة الكاملة على بوابة الخدمات المفردة للورق (PaperSmart).

لفترة من الوقت، احتفظت الممارسة المتبعة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الأولى ببنية معينة فيما يخص مشروع القرارين المتعلقين بالمسألة النووية بشأن الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنه مثل تحديا لنا، اتبعت إسرائيل نهجا بناء ومسؤولا وعمليا. ولذلك، من المؤسف للغاية قيام المجموعة العربية بمحاولة أخرى لاختطاف هيئة أو صك أو معاهدة دولية أخرى في محافل تحديد الأسلحة بدلا من مواجهة التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي التي نحتاج إلى معالجتها في الشرق الأوسط.

تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ باسم البلدان الـ ٢٨ ذات التفكير المماثل (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

ولا يزال التزام بلغاريا بالهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية قويا مثلما كان دائما. ونظرا للحالة الأمنية المعقدة السائدة، نحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال اتباع نهج يقوم على إشراك جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لذلك، فإننا مقتنعون بأن النهج التدريجي المستند إلى اتخاذ تدابير عملية وملموسة هو السبيل الأجدى الذي سيقودنا في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ويأخذ ذلك النهج في الحسبان البعد الأمني والمخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية، وهو يستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة المادة السادسة، باعتبارها الإطار الوحيد للنهوض بنزع السلاح النووي. وينبغي لنا جميعا أن نركز على دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار، والوفاء بالتزامات المؤتمرات الاستعراضية لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومن واجبنا المشترك أن نكفل إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو مسألة ذات أولوية. وقد التزمت بلغاريا، بوصفها إحدى الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، بمسؤوليتها في التصديق على المعاهدة. إننا ندعو جميع الدول، ولا سيما جميع الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون تأخير.

ويشكل بدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عنصرا آخر من

في الآراء وباللجوء إلى طرف ثالث بدلا من الحوار المباشر، مع العلم بأنه لا يمكن لجميع دول المنطقة أن تشارك في ظل هذه الظروف - وعلاوة على ذلك اتبعت نهجا أحادي الجانب دون مراعاة اعتبارات الأمن الوطني. وكان ذلك متعمدا وتم مع العلم بأن إسرائيل لا يمكنها سلوك هذا الدرب ولن تسلكه.

وتستخدم الأنظمة في الشرق الأوسط الأسلحة الكيميائية، وتسعى إلى الحصول على قدرات في مجال الأسلحة النووية دون أي اعتبار للتقيّد بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، وعلى نحو يتعارض معها.

إسرائيل جزء من الشرق الأوسط، ونحن هنا لنبقى. ولن يتحقق الاستقرار والتعاون والسلام إلا باتباع نهج بناء. والمبادرات المدمرة، مثل مشروع المقرر الحالي للمجموعة العربية، لن تسهم بأي شيء، وستأخذ منبرا آخر متعدد الأطراف رهينة، وستوسع الفجوات وتقوض الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

وتدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن إنشاء هيكل أممي جديد وشامل في الشرق الأوسط دون حوار مباشر مع إسرائيل أو حتى الاعتراف بحقها في الوجود. وعلاوة على ذلك، فإن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة في العالم بدون منطقة خالية من الأسلحة النووية. إذ لا توجد في أي جزء من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن مشروع المقرر يرمي إلى استهداف منطقة الشرق الأوسط كي يتم استخدامه كمنطلق للتهجم على إسرائيل. ولا تختلف هذه المنطقة عن أي منطقة أخرى، ولا ينبغي أن يكون هناك أي مجال للتمييز ضد بلد واحد أو منطقة واحدة.

وإذا مضت المجموعة العربية قدما في مشروع المقرر المؤسف هذا، باعثة رسالة واضحة مفادها أنها لا تريد أن تشارك إسرائيل في هذه العملية، ولا تأبه بما لديها من اعتبارات، فلن يكون أمام إسرائيل أي خيار سوى عدم التعاون مع المبادرات الإقليمية

على مدى العقود القليلة الماضية، وبالرغم من أن الظروف كانت ولا تزال معقدة، جاءت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات لمناقشة مسائل تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي بنوايا صادقة. ومع ذلك، فإن المجموعة العربية وأعضاء آخرين من المنطقة لم يحدوا نفس الحدو. ولم يقتصر الأمر على عدم مشاركة المجموعة العربية بنوايا صادقة فحسب، ولكن أيضا في الوقت الذي حضرت فيه إسرائيل بمسؤولين رسميين رفيعي المستوى، لم تفعل معظم الدول العربية ذلك. وليس هذا فحسب، بل إن الممثلين الذين تم إرسالهم بصورة انفرادية، غادروا القاعة خلال محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وخلال عملية هلسنكي.

وهذا يبين لنا أن المجموعة العربية لم يكن لديها قط أي نوايا حقيقية للدخول في حوار موضوعي بشأن هذه المسألة، بل كانت - ولا تزال - ترمي إلى استهداف إسرائيل في المحافل المتعددة الأطراف. من الواضح أن بعض دول المنطقة لا تزال ترفض حق إسرائيل في الوجود. وأي تأييد لمشروع مقرر هذا العام (A/C.1/73/L.22/Rev.1) الذي تروج له المجموعة العربية يعني تأييد الاستنتاجات التي أشرت إليها. والمنطقة ليست مستعدة لمفهوم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لقد اتبعت إسرائيل على الدوام نهجًا بناءً. وشددنا على وجوب أن تتم أي عملية على أساس توافق في الآراء؛ ينبع من المنطقة نفسها؛ وتتوصل إليه بحرية جميع دول منطقة من خلال عملية جامعة ومباشرة ودون المس بحق أحد، وليس من خلال أطراف ثالثة؛ وأن ترمي إلى بناء الثقة؛ وأن تأخذ في الاعتبار جميع الشواغل الأمنية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشواغل الأمنية الإقليمية.

وهذا حق سيادي لأي دولة في العالم. ولكن يبدو، مرة أخرى، أن المجموعة العربية مهتمة بإنشاء منبر آخر لا غرض منه سوى استهداف إسرائيل بفرض مقرر بدلا من التوصل إلى توافق

الحالي، القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومملكة إسواتيني منهمكة حاليا في عملياتها الداخلية بهدف أن تصبح دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية قريبا.

لا يمكن المبالغة في أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم والأهداف العامة لمعاهدة عدم الانتشار. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم باعتبارها مرحلة مهمة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبذلك فهي تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد مجددا التزامنا بمعاهدة بليندايا.

ونشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام لعقد الاجتماع العام السنوي الخامس للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ونود أن نشدد على أهمية ذلك اليوم الدولي، الذي أكد فيه العالم من جديد التزامه بنزع السلاح النووي العالمي باعتباره أولوية قصوى وبوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانات التي أدلى بها نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود، نيابة عن الفلبين، إبراز النقاط التالية.

إذ تدرك الفلبين العواقب الإنسانية الكارثية التي تستند إليها الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، فإنها تؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نقر بجدوى بذل جهود موازية في مجال عدم الانتشار النووي. ومع ذلك، فإن الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تؤيد الفلبين أيضا

لتحديد الأسلحة في المستقبل، وستصوت معارضة لأي مبادرة في هذا الصدد في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وندعو جميع الدول إلى عدم تأييد مشروع المقرر هذا. لأنه هدام ومفض إلى نتائج سلبية. وسيشجع مشروع المقرر أولئك في المنطقة الذين يتظاهرون بالشروع في إحراز التقدم، ولكنهم، في الواقع، غير عازمون جديا على القيام بذلك. ومشروع المقرر هو مبادرة فارغة وجوفاء يجري فرضه على الأمم المتحدة، ومآله في النهاية هو الفشل التام الذي سيتردد صداه في السنوات المقبلة.

السيد ماسوكو (إسواتيني) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على قيادتكم القديرة لمداولاتنا حتى الآن. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى ممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.11). نود أيضا أن نضيف الملاحظات التالية.

إن الإزالة التامة للأسلحة النووية تظل الضمانة المطلقة الوحيدة لنزع السلاح النووي الكامل. ويشكل استمرار حيازة الأسلحة النووية تهديدا للسلام العالمي وبقاء البشرية في المستقبل. وهناك، بالتالي، حاجة ملحة إلى تخليص كوكبنا من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

لقد رحبت مملكة إسواتيني باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهي معاهدة تاريخية، باعتبارها شرطا أساسيا لجميع الجهود التي نبذلها في هذا الصدد - من أجل إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي والإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتعتبر إسواتيني المعاهدة بمثابة إحدى اللبنات الأساسية في الإطار القانوني الدولي لتحقيق الحظر الكامل على الأسلحة النووية. ونرى أنها تكمل نظام عدم الانتشار النووي

وبالإضافة إلى العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ترى الفلبين ضرورة اتباع نهج استباقي بناء لتيسير المناقشات بشأن المسائل الصعبة والتقريب بين المواقف المتباينة. وفي ذلك الصدد، تؤيد الفلبين العمل التكميلي لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، المتمثل في التواصل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والمجموعات الأخرى لتيسير إجراء محادثات صريحة بشأن المواضيع الشائكة. فإجراء محادثات على جميع المستويات يمكن أن يعيدنا إلى مسار مشترك نحو نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، تشير الخطوات الأخرى في خطة التنفيذ إلى أهمية النجاح في عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وسيمثل النجاح في تنظيم الدورة الثالثة للجنة التحضيرية مرحلة هامة. وتؤيد الفلبين الرئاسة الماليزية لتلك اللجنة، التي تتبع نهجاً منفتحاً وتشاورياً يستجيب للتوصيات من جميع الأطراف المعنية. ونشيد بمبادرة هولندا بشأن أنشطة التوعية الإقليمية لالتماس أفكار من مختلف المناطق للاستفادة منها في دورات اللجنة التحضيرية.

وأختتم بياني بإبراز أهمية دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على خطاب عام يسترشد، على النحو الواجب، بوجهات النظر ومجالات الخبرة المختلفة، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية، لأنه لا بد لنا الآن من معالجة المسائل الصعبة والمعقدة للغاية التي نواجهها.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ما فتى بلدي يتبع نهجاً استباقياً في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ولا سيما بالتخلي طوعاً عن قدرته النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين

معاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي، وبالتالي فإننا نعمل من أجل التصديق عليها.

وتساور الفلبين بعض الشواغل فيما يتعلق بالتقدم المحرز في نزع السلاح النووي. وأولاً، نتشاطر القلق من استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحديث وصقل قدرات هذه الأسلحة لجعلها أكثر دقة وفتكا. وثانياً، نحن بحاجة إلى منع انتشار الأسلحة النووية ووصولها إلى أيدي الإرهابيين والجهات من غير الدول، ولا سيما عن طريق الدول غير المستقرة. ولذلك، نعرب عن تأييدنا للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وثالثاً، نشعر بالقلق إزاء رهن نزع السلاح بتحسّن البيئة الأمنية. وترى الفلبين أن تحقيق نزع السلاح أمر ممكن على الرغم من الوضع الجغرافي السياسي المتوتر، وأنه لا ينبغي أن يصبح أقل أهمية.

وترحب الفلبين بخطة نزع السلاح التي أعلنها الأمين العام، وتولي اهتماماً للإجراءات الـ ٤٠ والخطوات والأنشطة الـ ١١٤ الواردة في خطة تنفيذها. ونحيط علماً بتلك الإجراءات والخطوات التي تشير، أولاً، إلى حوار الأمين العام مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وثانياً، إلى أهمية نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، يسرنا تعاون الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أعلى المستويات. وجنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، ما برحنا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ الجانب الذي يخصها من الصفقة، والوفاء بالتزاماتها، دون مزيد من التأخير أو فرض مزيد من الشروط، بمواصلة السير على طريق نزع السلاح النووي، على النحو المتفق عليه في الخطوات العملية الـ ١٣ لتعزيز تنفيذ المادة السادسة المعتمدة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠

وعلى الرغم من تضرر أوكرانيا جراء العدوان العسكري الروسي واحتلاله المؤقت لـ ٧٪ في المائة من أراضيها، فإنها لا تزال تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ولا تزال نواصل مشاركتنا الشاملة في الجهود الرامية إلى تنفيذ المعاهدة على نحو فعال وتعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها. ولطالما دعت أوكرانيا إلى تخفيض الترسانات النووية ووقف تحديث الأسلحة النووية وتقليص دورها بشكل عام في المذاهب العسكرية والاستراتيجية لجميع الدول.

وتؤيد أوكرانيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو كل الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون تأخير. ونثق بأن الوقف الطوعي للتجارب النووية الذي أعلنت عنه دول مختلفة يضطلع بدور مهم في هذا المجال ولكنه غير كاف، إذ لا يمكنه أن يحل محل طابع المعاهدة الملزم قانوناً. ونواصل أيضاً دعم الجهود الرامية إلى بدء التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، وهو أمر أساسي لكبح الانتشار النووي والمضيّ قدماً بهدف نزع السلاح النووي. ولا تزال على استعداد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف بصفتنا الوطنية وكذلك بصفتنا رئيس مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩.

السيد ساندا (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود بداية بالنيابة عن وفد بلدي أن أهنئكم، سيدي وأعضاء مكتبكم، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

واجه عالمنا الكثير من المحن وتغلب عليها على الرغم من العواقب المأساوية التي تعجز الكلمات عن وصفها لأفعال البشرية. وتعلمنا أيضاً دروساً من أخطائنا. ويشهد حضورنا هنا اليوم في الأمم المتحدة مهد السلام على رغبة دولنا في إنقاذ

الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أزلنا جميع مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب الموجودة من أراضيها في عام ٢٠١٢.

وللأسف، وكما أظهرت التجربة، فإن مصداقية وكفاءة بعض الركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد قوّضت بشكل خطير. وأود أن أشير إلى أن القرار التاريخي الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن الأسلحة النووية استند إلى حد كبير إلى الضمانات الأمنية الدولية الواضحة المقدمة خطياً إلى بلدي في عام ١٩٩٤، وخاصة مذكرة بودابست. إن الدول الموقعة على تلك المذكرة

”تؤكد من جديد الالتزامات التي قطعتها تجاه أوكرانيا باحترام استقلالها وسيادتها وحدودها القائمة“

و

”وتؤكد من جديد التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أوكرانيا أو استقلالها السياسي“ (A/49/765، المرفق الأول).

وأصبحت صلاحية تلك الوثيقة حتى أكثر أهمية في عصر يشهد تهديدات انتشار ناشئة وجهوداً رامية إلى تهدئة الشواغل الأمنية للدول الساعية إلى امتلاك قدرات ردع نووية.

إن الانتهاك السافر للالتزامات الدولية من جانب روسيا - وهي دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو دائم في مجلس الأمن - بما في ذلك في إطار مذكرة بودابست، قد أدى إلى تقويض كامل النظام الأمني المستند إلى الأمم المتحدة. وينبغي للمرء أيضاً أن يُذكر في هذا الصدد بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية المدرج في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠،

”بالاحترام الكامل للالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية“.

وتقديم المقترحات والتوصيات لوضع استراتيجية وطنية للأمن النووي تدمج في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الشاملة. كما أن النيجر عضو مؤسس وتشارك بشكل كامل في منتدى السلطات والهيئات الوطنية المسؤول عن السلامة والأمن النوويين في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال الذي تأسس في تموز/يوليه ٢٠١٨ في نواكشوط. وتدعم النيجر وتؤكد اهتمامها بمجال الصحة البشرية في سياق رصد الملاريا والقضاء عليها ومكافحة السرطان بالطب النووي والعلاج بالأشعة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النيجر قد اضطلعت بدور فعال في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ تصديقها عليها في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وشيدنا في ذلك الصدد محطة لرصد الاهتزازات في تورودي وهي إحدى أقوى محطات الشبكة العالمية في نظام الرصد الدولي الذي أنشأته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلمنا أن نوه أيضا بأن النيجر والمنظمة قد أطلقنا مشروعاً لترتيب محطة لرصد العناصر المشعة في أغاديز مجهزة بنظام للكشف عن الغازات النادرة. ويسر النيجر أن المشروع قد أحرز تقدماً كبيراً وسيبدأ العمل به قريباً. وهيئة الطاقة الذرية لديها أيضاً مركز للبيانات الوطنية وهو واحد من ثلاثة مراكز في غرب أفريقيا ومزود بنظام لبناء القدرات يمكنه من تلقي بيانات الاهتزازات والرصد الصوتي والرصد دون السعوي والعناصر المشعة من جميع أنحاء العالم ومعالجتها لمعرفة ما إن أجريت أي تجربة نووية تنتهك المعاهدة وتحديد سائر الظواهر الاهتزازية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، أُختيرت النيجر من بين الأعضاء الأفارقة لشغل منصب نائب رئيس الفريق العامل (باء) بالمنظمة. والنيجر كذلك عضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يجسد جهودها المتفانية في هذا المجال. وعليه تدعو النيجر الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة لا لإدخالها حيز النفاذ فحسب بل لأن إحلال

البشرية من مأساة نشوب مواجهة نووية أخرى. ولن تدخر النيجر، شأنها شأن جميع شعوب العالم، جهدا للمساعدة على وضع حد لأي تهديد نووي، بموجب القرارات والمقررات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المُكرسة لنزع السلاح التي عُقدت عام ١٩٧٨. لقد صدّقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ومشكلة انتشار الأسلحة النووية حالياً أكثر إثارة للقلق من أي وقت مضى ويجب أن تشغلنا بصورة متزايدة بالنظر إلى مناطق الاضطراب في جميع أنحاء العالم والتهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب الدولي على وجه الخصوص.

وترحب النيجر بإطلاق عملية تهدف إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وتشجع الأطراف المعنية على مواصلة المضي على طريق الحوار من أجل التوصل إلى حل آمن ودائم لإقامة عالم خال من التهديدات النووية. ولا نزال نؤمن إيماناً راسخاً أيضاً بأن تعددية الأطراف توفر لنا إطاراً لإحراز تقدم بشأن الكثير من المسائل وإيجاد حلول ملموسة وشاملة وتشاركية.

وصدّقت النيجر، وهي بلد منتج لليورانيوم، على معاهدة بليندايا. وأنشأت بموجب مرسومها 2013-490/PRN المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ هيئة وطنية للطاقة الذرية توفر الإشراف والتنسيق والدعم لجميع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك الطاقة النووية والإشعاع المؤيّن، بالتعاون مع الهيكل الوطنية والدولية ذات الصلة. ونعزم الاضطلاع بدور مسؤول في هذا المجال. ونقيم علاقات تعاون وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدعم النيجر بخططها المتكاملة لدعم الأمن النووي وقد جرى اختيارنا كبلد رائد في القارة الأفريقية.

وأنشأت النيجر أيضاً لجنة وطنية للأمن النووي تشكل الإطار الرسمي الذي يجب أن تحدد من خلاله جميع الجهات الفاعلة في المجال الأمني الإجراءات اللازمة لتقييم الأنشطة

الالتزام المعلن للدول الأطراف بالتنفيذ التام والفعال للقرار والقرار والمقرر الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ والنتائج والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ولذلك نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ونحث تلك البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على النظر في الانضمام إليها.

وشاركت ترينيداد وتوباغو بصفتها كدولة طرفاً في الجماعة الكاريبية في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها. ونحيط علماً، باعتبارنا دولة جزرية صغيرة نامية ذات حدود سهلة الاختراق وموارد محدودة لتأمينها، بالمخاطر المتزايدة الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية أو أي تهديد باستخدامها.

ويرى وفد بلدي أن معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية لن تؤدي إلا إلى استكمال المعايير الحالية وتعزز الصكوك القانونية القائمة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ستعمل على سد الثغرات في النظام القانوني القائم الذي يمكن الدول من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية أو تحقيق فائدة مرجوة منها. ونرحب بمواد المعاهدة ذات الصلة بالالتزامات الإيجابية، إذ يركز دعمنا لها على فهمنا للعواقب الإنسانية الكارثية للانفجار. وتتيح تلك الالتزامات الإيجابية المتعلقة بمساعدة الضحايا ومعالجة التلوث البيئي والتعاون والمساعدة الدوليين فرصة مواجهة الخطر المستمر الذي تشكله أنشطة الأسلحة النووية على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة. ويعتقد وفد بلدي أن تلك الالتزامات الإيجابية من شأنها أن تمثل معياراً للتصدي للعواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام أي أسلحة.

ويشيد ويقدر وفد بلدي العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تواصل أداء دور أساسي في دعم

السلام والأمن والوثام في العالم لا يقدر بثمن. ويسر النيجر مساهمتها المتواضعة في تنفيذ المعاهدة، وتأمل أن تحافظ الأطراف الموقعة عليها على إسهاماتها المالية حتى يتسنى الانتهاء من آخر المحطات والحفاظ على المحطات العاملة بالفعل.

السيدة روبنارين (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):
تؤيد ترينيداد وتوباغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.12) وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأنه لا سبيل لضمان السلام والأمن الدوليين إلا من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وينبغي ألا ترتبط سمعة البلد بقدراته التدميرية بل بقدرته على بناء السلام والحفاظ عليه. وتؤيد ترينيداد وتوباغو في ذلك الصدد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر نزع السلاح، في قراره CD/2199، قرر إنشاء هيئات فرعية من شأنها أيضاً النظر في المسائل الناشئة وغيرها من المسائل ذات الصلة بالعمل الموضوعي للمؤتمر. ولئن كنا نرحب بذلك التطور نلاحظ أن المؤتمر لم يستأنف المفاوضات بعد. فعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية فعلاً لحظر إنتاجها، إلا أن المفاوضات بهذا الشأن لم تبدأ بعد. وتؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دوراً أساسياً في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتتمثل أهدافها المعلنة في نزع السلاح ومنع المزيد من تحديث الأسلحة النووية وما يترتب على ذلك من سباقات للتسلح. بيد أنه قد مضى على إبرام المعاهدة أكثر من ٢٠ عاماً ولم تدخل حيز النفاذ بعد.

ونتوقع أن تسفر الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ عن نتائج ملموسة، تمشياً مع

استناداً إلى الاتفاقات الدولية المبرمة طوعاً بين دول المنطقة، يمثل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيقنا لنزع السلاح العام والكامل. ومن الأهمية بمكان مواصلة العمل على تعزيز التعاون بين تلك المناطق لكفالة السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتلحق التجارب النووية الضرر بأكثر الشعوب والنظم الإيكولوجية ضعفاً. ويولي وفد بلدي اهتماماً كبيراً لمشكلة التخفيف من آثار تعدين اليورانيوم والأنشطة المتصلة بإنتاج الوقود النووي لصنع الأسلحة النووية. وستطرح قيرغيزستان في هذا الصدد مشروع قرار بعنوان "دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في وسط آسيا" (A/C.2/73/L.41/Rev.1) في اللجنة الثانية لتعتمده الجمعية العامة. وسيسلط مشروع القرار الضوء على أهمية استصلاح المناطق المتضررة من إنتاج اليورانيوم والتأكيد على ضرورة تطوير وتعزيز برامج فعالة للإدارة المسؤولة والأمنة للنفايات المشعة والسامة في وسط آسيا.

ونؤكد من جديد على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونشير إلى أهمية آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف وكذلك الدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون ووسائل الإعلام، في تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وتظل قيرغيزستان ملتزمة بتحقيق هدي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأب تشارترز (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن حرباً نووية ستكون كارثة ذات أبعاد لا يمكن تصورها. ومن الممكن أن يؤدي مجرد الاستخدام المحدود للأسلحة النووية إلى مقتل أعداد لا تحصى من الأشخاص والتسبب في أضرار بيئية هائلة ومجاعات. وقد حذر الأمين العام مؤخراً من أننا على بُعد

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتي استفادت ترينيداد وتوباغو بشكل مباشر منها.

ونود ختاماً أن نسلط الضوء على الدور الهام للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، من بين أمور أخرى، وسواصل الانخراط في تلك الشراكات الهامة.

السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية):

أود بدايةً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وسيدعم وفد بلدي دعماً كاملاً أعمال اللجنة تحت قيادتكم.

ويمثل القضاء التام على الأسلحة النووية أحد أقدم أهداف الأمم المتحدة، إذ كان موضوع أول قرار تتخذه الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، وظل مُدرجاً على جدول أعمال الجمعية منذ ١٩٥٩ إلى جانب مسألة نزع السلاح العام والكامل. ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لمنع جميع جوانب انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي. ولا تزال قيرغيزستان ملتزمة بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتدعم على نحو فعال فكرة إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد أهم الصكوك الدولية الأساسية والفعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بيد أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ نظراً إلى أن بعض الدول لم توقع أو تصدق عليها بعد، وندعوها إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية من أكثر النهج فعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد قدمت بلدان وسط آسيا مشروع القرار A/C.1/73/L.48 المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا" لتتخذه الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والسبعين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية،

المبادل المؤكد أساساً لأخلاقيات الأخوة والتعايش السلمي. وأعرب البابا عن قلقه البالغ، في معرض حديثه في ندوة دولية عُقدت في ٢٠١٧، إزاء الآثار الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية وأشار إلى خطر التفجير العرضي الذي قد ينجم عن أي خطأ من أي نوع ما ع موضحاً أن التهديد باستخدامها وكذلك مجرد حيازتها يجب أن يُدانا بشدة.

وللأسف لم تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها القانونية احتراماً كاملاً بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالمشاركة في مفاوضات بحسن نية نحو القضاء على الأسلحة النووية. وكانت محكمة العدل الدولية قد حكمت بالإجماع قبل أكثر من عقدين بأنه لا يجب مجرد السعي إلى الشروع في مفاوضات بشأن القضاء على تلك الأسلحة بل ويجب اختتامها لتحقيق ذلك. وستحل الذكرى الخمسون على إبرام المعاهدة قريباً في ظل غياب أي مفاوضات شاملة لنزع السلاح النووي. ويمثل انخفاض أعداد الأسلحة النووية التي وصلت ذروتها أثناء الحرب الباردة خطوة مهمة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية ولكن ينبغي عدم استغلال ذلك للاتفاف على عمليات تحديث الأسلحة النووية التي تجريها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وانضم عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومجموعات المجتمع المدني التي أعربت عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية إلى الجهود المضطلع بها تحت مظلة الأمم المتحدة والرامية إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت في مقر الأمم المتحدة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتحظر المعاهدة استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وتطويرها واختبارها وإنتاجها وتصنيعها وحيازتها. ويمكن أن تشكل هذه المعاهدة التاريخية خطوة رئيسية نحو القضاء على جميع الأسلحة النووية بخلاف ما تدعيه بعض الدول بأنها قد تعرقل عمل معاهدة عدم

خطأ ميكانيكي أو إلكتروني أو بشري واحد من وقوع كارثة من شأنها محو مدن بأكملها من على الخريطة. وعليه، يعتقد وفد بلدي أن استمرار وجود أكثر من ١٤ ٠٠٠ قطعة من السلاح النووي في يد حفنة من البلدان يمثل أحد أكبر التحديات الأخلاقية في عصرنا. ولطالما عارضت الكنيسة الكاثوليكية وجود الأسلحة النووية. ففي عام ١٩٤٣، قبل عامين ونصف من تجربة ترييني، نبه البابا بيوس الثاني عشر لاكتشاف الانشطار النووي، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء الاستعمال العنيف للطاقة النووية. ومنذ ذلك الحين، دأب الكرسي الرسولي على التحذير من الأخطار المتزايدة التي تشكلها الأسلحة النووية على البشرية. ودعا البابا يوحنا الثالث والعشرون في رسالته الدورية لعام ١٩٦٣ المعنونة "السلام على الأرض" والتي صدرت بعد بضعة أشهر من أزمة تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٢ إلى حظر الأسلحة النووية. ودعا خَلْفَهُ باستمرار إلى حظر أدوات الحرب الشريرة هذه التي تهيئ شعوراً زائفاً بالأمن وتعزز عدم الثقة والتنافر.

وأعلنت الكنيسة الكاثوليكية، في وثيقة تاريخية صدرت عام ١٩٦٥، أن سباق التسلح النووي ما هو إلا شرك فخ غادر للبشرية يلحق أضراراً بالغة بالفقراء. ولا يزال الإبقاء على الأسلحة النووية، في الوقت الحالي، يستنزف الموارد الهائلة التي يمكن تخصيصها إلى جانب جملة أمور لتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع.

ووافق الكرسي الرسولي خلال الحرب الباردة بشكل محدود على استراتيجية الردع النووي العسكرية مع التقيد بشرط أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ تدابير لنزع السلاح. لكن القوى العظمى أصرت في المقابل في السنوات الأخيرة على الاعتماد على استراتيجية الردع النووي على نحو متزايد وشرعت في تحديث ترساناتها النووية. وأوضح البابا فرانسيس أن التصعيد النووي غير مقبول أخلاقياً. ولا يمكن أن يشكل الردع النووي وخطر التدمير

في الوقت المناسب بتنبيه العالم إلى بأي انتشار نووي محتمل. ويتزايد الطلب على الوكالة في مجال التحقق النووي بصورة مطردة نظراً للكميات الكبيرة الإضافية من المواد النووية التي يجري إخضاعها للضمانات في جميع أنحاء العالم. ويبلغ عدد الدول التي لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول ١٨٢ دولة. وعلاوة على ذلك، نفذت ١٣٣ دولة، مقارنة بـ ٩٣ دولة في عام ٢٠٠٩، بروتوكولات إضافية. ويعد ذلك أمراً مشجعاً لأن تنفيذ البروتوكولات الإضافية يعزز بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة نافذة. إن الضمانات عنصر حيوي في نظام عدم الانتشار النووي وتشكل وهي مساهمة هامة وفريدة في صون السلام والأمن الدوليين.

والوكالة على استعداد، تمشياً مع نظامها الأساسي، للمساعدة في مهام التحقق المتعلقة باتفاقات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، إذا ما طلبت ذلك الدول الأطراف في الاتفاقات ووافق عليها مجلس محافظي الوكالة. ودعمت الوكالة كذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بل وساعدت في تنفيذها.

وما برحت الوكالة تعمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تعمل على التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ورصده. وتنفذ إيران إلى اليوم التزاماتها المتعلقة بالأنشطة النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل إيران تنفيذ تلك الالتزامات بشكل كامل.

ولا يزال البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل مصدر قلق بالغ. وتدعو الوكالة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع الوكالة لتسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل التي نشأت منذ عام ٢٠٠٩

انتشار الأسلحة النووية. وكان الكرسي الرسولي من أوائل الدول التي وقّعت وصدّقت على المعاهدة التي من المتوقع أن تدخل يتوقع دخولها المعاهدة حيز النفاذ بعد تصديق ٥٠ دولة عليها. ويشجع وفد بلدي بقوة حكومات جميع الدول التي صوتت على اعتماد المعاهدة على توقيعها والتصديق عليها.

لقد حان وقت العمل بل وأصبح ملحاً بالنظر إلى تحذير الكثير من المحللين المستنيرين من الأخطار الهائلة التي قد يواجهها العالم نتيجة توقف بعض الدول عن تحقيق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي وكذلك إدانة البابا فرانسيس الشديدة لحيازة الأسلحة النووية. ونحتاج إلى إجراء حوار على الصعيد العالمي يشمل الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني لكفالة حظر الأسلحة النووية نهائياً لصالح موطننا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الشخصي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في نيويورك.

السيد مابهونغو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمشياً مع نظامها الأساسي، العمل مع دولها الأعضاء والشركاء الآخرين لتعزيز الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيات النووية. ويعد التحقق من أن عدم سعي البلدان لا تعمل على إلى حيازة الأسلحة النووية من المهام الأساسية للوكالة. ويتولى موظفو الوكالة مهمة تفتيش المرافق النووية في جميع أنحاء العالم ويعودون بعينات يجري تحليلها للعثور على أي آثار محتملة للمواد النووية. وتتحقق الوكالة بشكل مستقل من صحة الإعلانات التي تصدرها الدول بشأن موادها وأنشطتها النووية.

وتوفر الضمانات تأكيدات موثوقة بأن الدول تفي بالتزاماتها الدولية بعدم تطوير أسلحة نووية. وتمكّن أيضاً من الكشف عن أي سوء استخدام للمواد أو التكنولوجيا النووية

الشاملة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتوفر نظاماً للتحقق وتعزيز استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. ونحث الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة الوحيدة المتبقية الحائزة على تلك الأسلحة من الدول الأطراف في الاتفاقية، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة امتثالها لخطة الاتفاقية المفصلة بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية بعد تمديد الموعد النهائي للتدمير في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في أقرب وقت ممكن حفاظاً على مصداقية الاتفاقية ونزاهتها.

وتؤكد دول الحركة الأطراف في الاتفاقية أن استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف أمر مستنكر ومناف تماماً لأحكام الاتفاقية والقواعد والمعايير القانونية للمجتمع الدولي. ونعلن اقتناعنا الراسخ بأن الدعم الدولي الذي يوفر الرعاية الخاصة والمساعدة لجميع الضحايا الذين يعانون من آثار التعرض للأسلحة الكيميائية يمثل حاجة إنسانية ملحة وينبغي على الدول الأطراف في الاتفاقية والأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تولي اهتماماً عاجلاً لتلبية تلك الاحتياجات. وتدعو دول الحركة الأطراف في الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية، دون أي تمييز أو تقييد. ونرى في ذلك الصدد أنه من المهم للغاية العمل على اعتماد خطة عمل بشأن المادة الحادية عشرة في الاتفاقية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لكفالة التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام هذه المادة.

وتولي دول الحركة الأطراف في الاتفاقية أهمية كبيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتشدد دائماً على أهمية توافق الآراء. ويجب تعزيز المنظمة لتمكينها من التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية،

خلال غياب مفتشي الوكالة عن البلد. وتواصل الوكالة تعزيز استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن توصلت البلدان المعنية إلى اتفاق سياسي فيما بينها.

ونشجع الدول على إيلاء الاهتمام الواجب للسلامة للأمان والأمن عند استخدام التكنولوجيات النووية والإشعاعية. وتؤدي الوكالة دوراً مركزياً في كفالة التعاون الدولي الفعال في مجالي السلامة والأمن النوويين اللذين يعدان باعتبارهما مسؤولية وطنية. وتساعد الوكالة الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالسلامة النووية بالأمان النووي من خلال وضع معايير الأمان التي يمكن استخدامها كأساساً للقواعد التنظيمية الوطنية وبتقديم العديد من الخدمات عند الطلب، بما في ذلك بعثات الاستعراض للخبراء. وتضطلع الوكالة أيضاً بدور قيادي في مساعدة بلدان العالم على التكاتف والعمل للتصدي لخطر الإرهاب النووي. وتقدم الوكالة التدريب على الأمن النووي وتساعد البلدان على تحسين الأمن المادي لمنشآتها النووية، من بين جملة أمور أخرى، وتحتفظ بأهم قاعدة بيانات عالمية موثوق بها عن الأتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجموعة "الأسلحة النووية". وستتناول اللجنة الآن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لتقديم مشروع القرار A/C.1/73/L.17.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود الحركة بلدان عدم الانحياز التأكيد على شواغلها إزاء الحالة الصعبة والمعقدة في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. ويسر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التنويه بالتنفيذ الفعال للاتفاقية باعتبارها المعاهدة

حيازة الجهات الفاعلة غير الرسمية لأسلحة الدمار الشامل يجب أن تتناولها الجمعية العامة بطريقة شاملة وغير تمييزية مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء.

وتشدد الحركة أيضاً على أن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل يمثل ضماناً مهمة لعدم حيازة الجهات الفاعلة غير الرسمية على هذه الأسلحة. وتؤكد الحركة مجدداً أهمية منع استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وتؤيد بالتالي، ضرورة الرصد واتخاذ الإجراءات الدولية عند الاقتضاء. وترحب الحركة في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٣/٧٢ المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح". وستقدم الحركة هذا العام مرة أخرى صيغة مستكملة لمشروع القرار الذي يُقدم مرة كل سنتين والمعنون "تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥" (A/C.1/73/L.17). وتسعى الحركة للحصول على دعم جميع الدول الأعضاء لتأييد مشروع القرار.

السيد حسن (مصر): تؤكد المجموعة العربية تضامنها مع

البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت بشأن التوصل لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء الأولوية اللازمة لقضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. ومن المهم أيضاً التذكير بأن أول دورة للجمعية العامة مكرسة لموضوعات نزع السلاح، حددت بشكل واضح وبتوافق الآراء أولويات نزع السلاح، حيث أقرت منح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي.

وقد قامت المجموعة العربية بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، ترجمت

بدون التأثير سلباً في ولاية المنظمة، وهو الأمر الذي قد يجعلها عرضة للمناورات السياسية. وفيما يتعلق بالأولويات المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعتقد دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن المناقشات يجب أن تندرج في إطار معايير هيئات صنع السياسات التي توجهها وتديرها الدول الأطراف في حين يظل التركيز الرئيسي للمنظمة هو القضاء التام على جميع فئات الأسلحة الكيميائية بضمان قوي بضرورة معالجة تناول جميع ركائز الاتفاقية بطريقة متوازنة.

وترى دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أن هذه الاتفاقية تمثل عنصراً هاماً في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ونذكر أن عدم وجود نظام تحقق يشكل تحدياً مستمراً لفعالية الاتفاقية وندعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة لتعزيز الاتفاقية بصورة مستدامة، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. ونحث الطرف الراض للمفاوضات على إعادة النظر في سياساته.

وتشدد دول الحركة الأطراف في الاتفاقية مجدداً على ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي دون قيود في مجال المواد السامة والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون تمييز بموجب الاتفاقية. وتؤكد الحركة، في سياق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقراراته اللاحقة، أهمية كفالة عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء من شأنه تقويض ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو عمل المنظمات الدولية المنشأة في ذلك الصدد، فضلاً عن صلاحيات الجمعية العامة ودورها ومهامها. وتحذر الحركة من استمرار ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في استخدام سلطته لتحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وتشدد الحركة في ذلك الصدد على أن مسألة

أسلحة الدمار الشامل. وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي وبذل المزيد من الجهود نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتحدد المجموعة التزامها بالانخراط في مفاوضات جادة تحت مظلة الأمم المتحدة بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو ما بلورته وأكدت عليه ورقة العمل العربية ذات الصلة والتي تبنتها حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. وتتطلع المجموعة كذلك إلى المشاركة الإيجابية من جانب إسرائيل وكافة الأطراف الإقليمية والدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم الانتشار في هذه المفاوضات تحت مظلة الأمم المتحدة، مع قيام الأمين العام بتوظيف صلاحياته في دعم ورعاية هذا المسار الهام.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

وتضم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلى جانب الأسلحة النووية، أسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية فضلاً عن أسلحة أخرى. ويمكن أن تسبب هذه الأسلحة خسائر فادحة في الأرواح وتلفاً في الممتلكات وأضراراً بيئية جسيمة سواء إن جرى تفجيرها عن قصد أو غير قصد كما ذكر الأمين العام في خطته لنزع السلاح: تأمين مستقبلنا المشترك - خطة لنزع السلاح: "يتعلق ضمان احترام معايير مكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بمصالح البشرية جمعاء". وعليه، تخضع أسلحة الدمار الشامل لقيود شديدة ومراقبة بموجب القانون الدولي. وتشدد الرابطة على أنه ينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ

المجموعة هذه القناعة خلال المؤتمر الأخير لمراجعة معاهدة عدم الانتشار إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. وتستمر المجموعة العربية في دعم معاهدي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والعمل على تحقيق أهدافهما، فضلاً عن إدانة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتحت أي ظرف. وتود المجموعة في هذا السياق تأكيد ترحيبها بانضمام دولة فلسطين لمعاهدي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتؤكد المجموعة أن انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار، كطرف غير نووي، سيُسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة، إلى جانب تحقيق الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث أن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم لأي من المعاهدات الثلاث الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

إن فشل المؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار - رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز - له آثار سلبية تتمثل في استمرار حالة الجمود الحالي لجهود إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، برغم أن نتائج المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار تضمنت تدابير عملية بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة وترتبط هذه الركائز بتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

لقد وافقت الدول العربية، بقرار شجاع ينبع من حسن النوايا، على توسيع نطاق إجراءات ضبط التسليح في المنطقة ليشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى إلى جانب الأسلحة النووية، وذلك لدحض ذرائع التمسك بالأسلحة النووية من جانب طرف واحد في المنطقة كوسيلة للردع، وبحيث تكون منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي يتم التوصل لمعاهدة لإخلائها ليس فقط من الأسلحة النووية كما هو الحال في المعاهدات الإقليمية القائمة في مناطق أخرى، بل ومن كافة

تدرك الرابطة أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تمثل عنصراً حاسماً في الإطار القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فإنها تدعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز التعاون في تبادل المعلومات من أجل منع الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتدرك الرابطة أيضاً التهديدات والمخاطر الناجمة عن وجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وتدعو إلى الانضمام العالمي إلى الصكوك القانونية الدولية السارية التي تحظر هذه الأسلحة. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وفي مجال التعاون العملي، تلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضاً بتحسين قدراتها الإقليمية على مواجهة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وأعلن وزراء دفاع الرابطة في اجتماعهم الثاني عشر الذي عُقد في سنغافورة في الأسبوع الماضي عن إنشاء شبكة تابعة للرابطة مختصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية تضم خبراء في مجال الدفاع لتبادل أفضل الممارسات والتواصل السريع أثناء الأزمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في عام ٢٠١٣ أمانة إقليمية في جنوب شرق آسيا لتعزيز قدرة الدول العشر الأعضاء في الرابطة على التخفيف من تلك المخاطر. وشارك في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأوروبي هذه كل من مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وتكفل الأمانة الإقليمية التعاون والتنسيق في جنوب شرق آسيا وتدعم الجهود الرامية إلى تحديد احتياجات التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ووضع خطط العمل الوطنية وصياغة وتنفيذ مقترحات المشاريع

جميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل على نحو كامل وفعال.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك السياق، أثلج صدرنا التزام الأمين العام باستعادة احترام القواعد العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتدرك الرابطة أن الاتفاقية لا تزال من أُنجح صكوك نزع السلاح بحظرها التام لفئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بما يتفق تماماً مع القانون الدولي. وقد ساهمت إسهاماً هاماً في تعزيز السلم والأمن العالميين. وتدين الدول الأعضاء في الرابطة بأقوى العبارات الممكنة استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف لأنه يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ونأخذ التزاماتنا الدولية بصفتنا دولاً أطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على محمل الجد. وتهنئ الرابطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي احتفلت بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتشيد بما تبذله من جهود دؤوبة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ إنشائها في عام ١٩٩٧. ونرحب بشكل خاص بالتقدم المحرز في التخلص من المخزونات الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧.

وتعيد الرابطة تأكيد التزامها بالحفاظ على منطقتنا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

الجمهورية العربية السورية وتدميرها. وساهمت بلدان الشمال الأوروبي بشكل كبير في المهمة الدولية لشحن الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة لتدميرها خارج البلد في عام ٢٠١٤. ونحث الجمهورية العربية السورية مرة أخرى بقوة على الكشف الفوري عن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة ببرامجها للأسلحة الكيميائية والوفاء بالتزاماتها الواردة في الإعلان. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقق من صحة الإعلانات السورية واكتمالها ومن التدمير الذي لا رجعة فيه لجميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في سالزبري وأمسبوري غير مقبولة. وتدين بلدان الشمال الأوروبي محاولة الاغتيال التي وقعت هناك في ٤ آذار/مارس والتي استخدمت فيها مادة صُنعت كعامل من عوامل الحرب الكيميائية داخل حدود المملكة المتحدة، وهي بلد صديق وشريك لبلدان الشمال الأوروبي. ونؤكد من جديد تضامننا مع المملكة المتحدة في مواجهة هذا التحدي الخطير لأمننا الجماعي. ولدى بلدان الشمال الأوروبي ثقة تامة في نتائج التحقيق الذي أجرته المملكة المتحدة والتي خلصت إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية كان وراء الحادث. كما نشجب العمليات الإلكترونية العدائية التي قام بها جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية في نيسان/أبريل والتي استهدفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومن ثم مست بسلامة واستقلال المنظمة الدولية المكلفة بالدعوة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وتدين بلدان الشمال الأوروبي بشكل قاطع أي استخدام للأسلحة الكيميائية وهو ما يتعارض مع الحظر العالمي المفروض على تلك الأسلحة البغيضة. ويشكل استخدامها انتهاكا للقانون الدولي وقد يدخل في باب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. ونعيد التأكيد على رأينا الراسخ بأن مرتكبي هذه المحرمات

الإقليمية. وكجزء من حلقة عمل المنتدى الإقليمي للرابطة بشأن موضوع "زيادة الوعي وتعزيز التعاون في مجال الحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية" عُقد منتدى لمدة ثلاثة أيام في مانبلا في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس حضره مهنيون معنيون بالسياسات العامة وممارسون وممثلون لقوات الأمن وخبراء صحة.

ختاما، تؤكد الرابطة أهمية تعزيز الدعم الدولي للدول الأطراف التي تحتاج إلى مساعدة في بناء قدراتها الوطنية على تنفيذ المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفقا للقانون الوطني والدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة نيلسون (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

لا يزال خطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية يهدد السلام والأمن الدوليين. وتستخدم الأسلحة الكيميائية في انتهاك صارخ للحظر العالمي القاطع وتشكل تهديدا يقوض القواعد الحالية لمكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويشكل احتمال إساءة استخدام الابتكارات العلمية على سبيل المثال في البيولوجيا التركيبية تحديا أمنيا متغيرا باستمرار. وكان من دواعي سرور بلدان الشمال الأوروبي أن ترى إدراج أهداف طموحة فيما يتعلق بعدم الانتشار الكيميائي والبيولوجي في خطة الأمين العام لنزع السلاح.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالانتهاء من عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية في العراق وليبيا. ويساورنا في الوقت نفسه بالغ القلق إزاء استمرار حيازة النظام السوري للأسلحة الكيميائية كما يتضح من تكرار الحالات المروعة لاستخدام غاز السارين والكلور في العام الماضي، كما أفادت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وكان يجب الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية في حيازة

في الحد من تهديدات الأسلحة البيولوجية في إطار آلية التحقيق التابعة للأمن العام والشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي. كما نرحب بإطلاق برنامج واجهة الأمن الصحي لمنظمة الصحة العالمية الذي يهدف إلى تحسين الاستعداد لتفشي الأمراض المعدية المحتملة جراء حوادث متعمدة، وكذلك المبادرات المماثلة للمنظمة الدولية للصحة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

في الختام، نود أن ننتقل إلى مسألة القذائف التسيارية. فقد تكون برامج القذائف التسيارية مزعزة للاستقرار إلى حد كبير، لا سيما في المناطق التي تشهد توترات. وضبط النفس هو جوهر المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي انعدام الشفافية وإمكانية توقع تجارب القذائف التسيارية إلى سوء التقدير مع ما يترتب عن ذلك من آثار مدمرة. ولهذا السبب تؤيد بلدان مجموعة الشمال الأوروبي مدونة لاهاي لقواعد السلوك، وتدعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد تن - باو (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية. وسيكون بياني الكامل متاحاً على البوابة الموفرة للورق على شبكة الإنترنت، وسأقدم النسخة المختصرة التالية اختصاراً للوقت.

بادئ ذي بدء، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد من جديد دعمها القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية. وأسهمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية كأول اتفاقية لنزع السلاح تنص على القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بشكل كبير في تحقيق هدف نزع السلاح

الإنسانية والهمجية يجب أن يخضعوا للمساءلة. وتأسف بلدان الشمال الأوروبي بشدة لعدم تمكن مجلس الأمن من تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولذلك، أيدنا لاحقاً قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتكليف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والمضي قدماً في إنشاء آلية إسناد عالمية. وانضمت بلدان الشمال الأوروبي أيضاً إلى "الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية" التي تقودها فرنسا. وإزاء هذه الخلفية، من الضروري أن نقف متحدين وأن نستفيد قدر المستطاع من مؤتمر الدول الأطراف المقبل والمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لمعالجة التحديات التي تواجه الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية.

رحبت بلدان مجموعة بلدان الشمال بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أحدث اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن برنامج عمل معزز فيما بين الدورات. وحققت المجموعة الأولى من اجتماعات الخبراء بشكلها الجديد في شهر آب/أغسطس الوعد بتبادل مواضيعي لوجهات النظر أكثر تركيزاً وأقل أكاديمية بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه الاتفاقية. وفي حين أن هذا أمر مشجع، يجب القيام بالمزيد. وتدعو بلدان مجموعة الشمال الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى عدم السماح بعدم تحقيق ما هو جيد سعياً لتحقيق ما هو أفضل، والمضي قدماً تدريجياً بالمسائل التي يبدو أن التوصل إلى توافق آراء بشأنها في متناول اليد.

وبالنظر إلى الحالة المالية المزرية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، نود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة الأطراف المتأخرة في سداد اشتراكاتها السنوية المقررة، إلى دفع تمويلها المستحق بدون تأخير. وفي الوقت نفسه، تواصل بلدان مجموعة الشمال الأوروبي مشاركتها

والجهات الفاعلة من غير الدول لأحكامها. وأود أن أختتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمبادراتها المستمرة لبناء القدرات في منطقتنا تمثيا مع أهداف الاتفاقية.

ونريد أيضاً أن نعيد تأكيد دعمنا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع الدول الأطراف خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن الإبقاء على هيكل الاجتماعات السابق لفترة ما بين الدوريتين. إن انخراطنا الجماعي والثابت بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اتفاقية الأسلحة البيولوجية أمر حيوي بشكل خاص اليوم، عندما تزيد التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا من إمكانيات الحصول على الأسلحة البيولوجية والوصول إليها واستخدامها، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وتحيط الجماعة الكاربية علماً بملاحظة الأمين العام في خطته لنزع السلاح بأن العالم غير مستعد إلى حد كبير للعواقب الوخيمة الناجمة عن عدوى يتم نشرها عمداً. لذلك يجب اتخاذ تدابير قوية على المستوى الوطني لاستكمال الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. كما نتشاطر رأي الأمين العام القائل بأن وجود قدرة دولية أقوى على التحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة البيولوجية والكشف السريع عن أي أعمال غير قانونية سيكون رادعاً لاستخدامها. وتشارك الجماعة الكاربية الدول الأعضاء الأخرى شواغلها بشأن انتشار نُظم القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. وينبغي توجيه جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار هذه النُظم والمعدات والتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتطوير وإنتاج وشراء نُظم إيصال أسلحة الدمار الشامل.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الجماعة الكاربية الثابت بالقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. ونحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها منفردة ومجتمعة،

العام والكامل، وتدوين قاعدة عالمية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ووافقت الدول الأعضاء في ديباجة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على أن "الإنجازات في ميدان الكيمياء ينبغي أن يقتصر استخدامها على ما فيه مصلحة الإنسانية".

لذلك نشعر بالجزع والقلق إزاء الحوادث التي أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام المواد الكيميائية فيها كأسلحة. وتدين الجماعة الكاربية بأشد العبارات تلك الحوادث، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بأحكام الاتفاقية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف غير مبرر وغير مقبول وغير قانوني وله عواقب وخيمة على السكان المتضررين وعلى البيئة. لذلك يجب أن نضمن التحقيق الكامل والنزيه في أي استخدام للأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عنه. ولن يسهم ذلك في زيادة تعزيز القاعدة التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل سيساعد في ضمان حصول ضحايا مثل هذه الحوادث على تعويضات.

وترحب الجماعة الكاربية بالتقدم المحرز في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء بشكل دائم على الأسلحة الكيميائية وتحيط علماً بتقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التدمير الكامل والتام لمخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها عدد من الدول الأطراف في الاتفاقية ونعتبرها خطوات جادة وملموسة صوب التنفيذ العالمي للاتفاقية. ونحث الدول الأعضاء التي قد تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الامتثال الكامل. ونشجع الدول الأعضاء القليلة المتبقية التي لم توقع أو تصدق على الاتفاقية على التصرف بروح ميثاق الأمم المتحدة والانضمام إلى الدول الـ ١٩٣ التي هي أطراف بالفعل، لكي تتمكن من تحقيق هدف إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وستستمر الدول الأعضاء في الجماعة الكاربية في التقيد المبدئي بالاتفاقية والدعوة بقوة إلى امتثال كل من الدول الأطراف

والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وندعم ذلك العمل، وهذا أمر مهم لتعزيز المساءلة، وندعو إلى زيادة التعاون بين هاتين الآليتين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته في حزيران/يونيه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة بتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى التنفيذ السريع لترتيبات آلية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإنساند سواء بالنسبة لسورية أو على الصعيد العالمي. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ ذلك القرار. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي نظاما جديدا للتدابير التقييدية من أجل التصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها.

وندين بشدة استخدام النظام السوري المستمر والمتكرر للأسلحة الكيميائية، ونشعر ببالغ القلق إزاء آخر تقارير بعثة تقصي الحقائق في سورية والعراق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي خلصت إلى زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لعمل بعثة تقصي الحقائق. ونؤيد أيضا تأييدا تاما جهود فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقق من إعلانات سوريا والتصدي للثغرات التي فيها، ولأوجه عدم الاتساق والتباين. ونحث الجمهورية العربية السورية على الوفاء الكامل بالتزاماتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعلى التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإعلان

لضمان التوافق التام مع النظام القانوني الذي يحكم هذه الأسلحة.

السيدة كمباين (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود وألبانيا وليختنشتاين وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. ويمثل الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية والعراق وماليزيا، ومؤخرا على الأراضي الأوروبية في المملكة المتحدة، تحديا مباشرا للهيكمل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح الذي يحظر إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها وسلاتها. ويدين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام أي طرف كان لمواد كيميائية سامة كأسلحة، سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، في أي مكان وتحت أي ظرف. ويجب على المجتمع الدولي ضمان المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح ضد الإفلات من العقاب على هذه الأعمال البغيضة، كما أكد الأمين العام في "خطة نزع السلاح".

وشكل إخفاق العام الماضي في التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي، الذي يأسف بشدة لاستخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن فيما يخص هذه المسألة. ويقدر الاتحاد الأوروبي تقديرا كبيرا العمل المستقل الذي أجرته آلية التحقيق المشتركة وتقاريرها الموضوعية التي تؤكد شن القوات المسلحة العربية السورية لأربع هجمات بالأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الهجوم المروع على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ووقوع هجومين آخرين شنهما تنظيم داعش. ونرحب أيضا بعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، والآلية المحايدة

اتفاقية الأسلحة البيولوجية من عقد اجتماعاتها لضمان استمرار عمل وحدة دعم التنفيذ التابعة لها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة في مجال بناء القدرات للدول المهتمة. وتشمل مبادرات الاتحاد الأوروبي الأخرى مراكز الامتياز الإقليمية المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تقدم المساعدة للتخفيف من حدة المخاطر إلى أكثر من ٦٠ بلداً، وبميزانية تبلغ ٢٥٠ مليون يورو للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

ولا يزال انتشار منظومات الإيصال المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل مدعاة للقلق المستمر. ومرة أخرى ندين التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحثها على الامتثال التام لجميع التزاماتها الدولية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية تقييد إيران بجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بتصميم قذائف تسيارية قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية من هذا القبيل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة، مدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها الصك المتعدد الأطراف الوحيد للشفافية وبناء الثقة المتعلق بالقذائف التسيارية. كما أننا ندعم بقوة أيضاً أعمال النظم الدولية الرئيسية لمراقبة الصادرات، ونؤكد على استمرار أهمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيدة بوبليت (الولايات المتحدة الأمريكية): كما جرت مناقشته، تتعرض اتفاقية الأسلحة الكيميائية والإطار الدولي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية للاعتداء المباشر. وتكمن قيمة الاتفاقية وأي اتفاق أو التزام بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في تقييد الدول الأطراف التام بذلك والامتثال له. وعلاوة على ذلك، يؤدي انعدام المساءلة عن

الأسلحة الكيميائية التي لا تزال لديها، واتخاذ إجراءات ملموسة لتدمير برنامج أسلحتها الكيميائية بطريقة كاملة ولا رجعة فيها. ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته بأشد العبارات لهجوم آذار/مارس في سالزبري. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع تقييم حكومة المملكة المتحدة بأنه من المرجح جدا أن يكون الاتحاد الروسي هو المسؤول عن ذلك، وأنه لا يوجد تفسير آخر بديل معقول. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن دعمه للإجراء الذي اتخذته المملكة المتحدة للتحقيق في الهجوم، الذي استخدم فيه غاز الأعصاب من الدرجة العسكرية من النوع الذي طوره روسيا. وخلصت المعلومات التي وفرها التحقيق الذي أجرته المملكة المتحدة إلى أن المشتبه فيهما ضابطان من دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية. ونؤكد مجددا تضامننا مع المملكة المتحدة.

وندعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومصر، وإسرائيل، وجنوب السودان - إلى الانضمام إليها، مما يسهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ويتطلع إلى اقتراحه من أجل إنشاء قدرة دولية أكثر قوة. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونرحب ببدء عملية ما بين الدورات. وما انفك التعاون الدولي ضروريا لتعزيز قدرات الدول على مكافحة الاستخدام المحتمل للأسلحة البيولوجية أو التوكسينية من جانب دول أو جهات فاعلة من غير الدول، وهو خطر يزداد نتيجة احتمال إساءة استخدامها لأغراض خبيثة متصلة بالتطورات السريعة الحالية في مجال علوم الحياة.

ويساورنا القلق الشديد إزاء تدهور الحالة المالية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلى الدول التي لم تلتزم بعد التزاماتها المالية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بما يكفل تمكن

الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أيدت الدول المسؤولة بصورة جماعية وبأغلبية ساحقة اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لتلك التهديدات، وجددت التزامها الرسمي بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، قدمت الولايات المتحدة وكندا وهولندا مؤخرا اقتراحا إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإضافة فضائل نوفيتشوك الكيميائية إلى الجدول ١ من مرفق المواد الكيميائية. وهذه العوامل الكيميائية هي عوامل غاز الأعصاب من الدرجة العسكرية، ولا تستخدم إلا لإلحاق الضرر بالآخرين أو قتلهم، كما شهدنا في مدينتي سالزبري، وأميسبري في المملكة المتحدة. وإننا، في الولايات المتحدة ندعو جميع الدول المسؤولة إلى تأييد الاقتراح بإضافة فصيلة تلك العوامل إلى مرفق المواد الكيميائية.

ويتيح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أيضا فرصة للتصدي أخيرا للتهديدات التي تشكلها المواد الكيميائية مثل الفيتانيل التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وليس لها أي استعمال خارج النطاق الطبي المنظم. وتشعر الولايات المتحدة والعديد من الدول الأطراف الأخرى بقلق بالغ إزاء احتمال قيام بعض الدول بتطوير هذه المواد الكيميائية عمداً لأغراض الحرب أو غيرها من الممارسات الضارة. ولم يعد بوسعنا التغاضي عن هذا التهديد في الوقت الذي ندعي أننا نعمل فيه على إيجاد عالم خال حقا من الأسلحة الكيميائية. ويجب ألا نقبل عدم امتثال الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويتعين علينا تسليط الضوء على هذه الشواغل ومعالجتها وفقا لذلك.

والمعاهدة الأخرى التي تحظر أسلحة الدمار الشامل هي، بالطبع، اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أعربت الولايات المتحدة والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية عن سرورهم لاعتماد برنامج عمل جديد وبناء في الاجتماع السنوي للعام الماضي. ومن المؤسف أن بعض الأطراف لا تزال تعرقل أساسا

انتهاكات الالتزامات الدولية إلى الإفلات من العقاب، ويقوض تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح عموما.

وللأسف، لا توجد منطقة في العالم محصنة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. فقد استخدم عامل الحرب الكيميائية VX لاغتيال كيم جونج - نام في مطار كوالالمبور الدولي في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. ولا يزال نظام الأسد في سورية ينتهك التزاماته الدولية والمعايير الأساسية للكرامة الإنسانية عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه بصورة متكررة، وتواصل روسيا وإيران حماية نظام الأسد من عواقب أفعاله في مختلف المحافل الدولية. وكما شهدنا في وقت سابق من هذا العام، استخدمت روسيا الأسلحة الكيميائية في محاولتها الوقحة لاغتيال سكريبال وابنته في مدينة سالزبري، باستخدام غاز الأعصاب من الدرجة العسكرية المعروف باسم نوفيتشوك.

وعلى غرار الاتحاد الروسي توفر إيران الحماية من اللوم للأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية. وتساور الولايات المتحدة شواغل منذ أمد طويل بشأن امتثال إيران لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد لاحظنا سلوك إيران عن كثب. وكشفنا مخالفات في الإعلان الذي أصدرته، وردودا غير كافية على العديد من الاستفسارات بشأن امتثالها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة، لم يمكنها أن تؤكد منذ عام ٢٠٠١، في تقريرها عن الامتثال، أن إيران تمثل فعلا لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق أيضا من احتمال أن تفكر إيران في استخدام المواد الكيميائية التي تؤثر في الجهاز العصبي المركزي لأغراض هجومية.

وعلاوة على ذلك، استخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، المعروف للبعض باسم تنظيم الدولة الإسلامية، مواد كيميائية صناعية، والخرذل الكبريتي في كل من العراق وسوريا في السنوات الأخيرة. وفي الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر

وكما قلت أنا وغيري من المسؤولين، فإن صبرنا على وشك أن ينفذ فيما يتعلق بانتظار عودة روسيا إلى الامتثال للمعاهدة. ويمكن حل المسألة ببساطة وبسرعة. وكل ما على روسيا فعله هو تدمير تلك القذيفة. والآن لدينا حالة تتمثل في انتهاك روسيا لهذه المعاهدة المهمة، وليس بوسع الولايات المتحدة أن تقف موقف المتفرج وتسمح لها بالاستمرار دون رد. أردت فقط التأكيد من أنه كان من المفهوم أن الولايات المتحدة ملتزمة بالمعاهدة وترغب في أن ترى روسيا تعود إلى الامتثال لها. ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمر.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بعدد من البيانات التي أدلى بها هنا خلال مناقشتنا لمسألة الأسلحة النووية. اليوم وفي السابق في اللجنة، كان هناك عدد من الإعلانات القطعية بأن روسيا ما فتئت تنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وأنه بالتالي يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتعامل مع تلك المزاعم.

وجرى الإدلاء ببيانات مماثلة في اللجنة الأولى لعدة سنوات متتالية، وقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى أنها مجرد دعاية تهدف بوضوح إلى تحويل الانتباه عن انتقاد عدم امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة المهمة لنزع السلاح.

وطوال الوقت الذي وجهت فيه اتهامات في المحافل الدولية حول الانتهاكات المزعومة لروسيا، لم نر أي دليل مقنع يدعم تلك الاتهامات، ولم يتم عرض أي حقائق خلال المناقشات المتعلقة بهذه المسائل في مجلس الأمن على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كما تنص المعاهدة. وخلافا للدعوات ضد روسيا، تستند شواغلنا بشأن امتثال الولايات المتحدة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى إلى وقائع محددة. فقد وضعت الولايات المتحدة في قواعدها للدفاع الصاروخي في أوروبا، منظومات إطلاق كاملة لقذائف انسيابية متوسطة المدى من طراز MK-41. وأزالت الطائرات المسيرة بدون طيار التي تدرج

المضي قدما بأي فكرة غير استئناف المفاوضات بشأن صك قانوني جديد يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وترى حكومة بلدي وحكومات العديد من الدول الأطراف الأخرى الأمر بصورة مختلفة، وتعتقد أنه علينا أن نتصرف الآن لتعزيز الاتفاقية في المجالات التي يوجد توافق كبير في الآراء بشأنها. ولكننا لا نستطيع معالجة هذه المسائل إذا لم تخرج اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أزمته المالية. ومن الأهمية بمكان أن تصحح الأطراف في الاتفاقية التي عليها متأخرات هذا الوضع على الفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

لقد أثارت الولايات المتحدة مسألة انتهاك روسيا للمعاهدة على مدى أكثر من أربع سنوات. وتجاوزنا مع روسيا مرات عديدة في العديد من الأماكن، داعين إلى عودتها إلى الامتثال للمعاهدة. لكننا لم ننجح. وقتلنا لروسيا، في مناسبات عديدة، إنها معاهدة مهمة. ويجب احترام المعاهدات. وقدمنا لهم الكثير من الأدلة التي تبين أنهم طوروا واختبروا قذيفة انسيابية تطلق من الأرض ضمن المدى المحدد في المعاهدة: وهو بين ٥٠٠ كيلومتر و٥٠٠٠ كيلومتر. وفي البداية، أنكرت روسيا أنها أنتجت قذيفة من هذا النوع، ومن ثم، وبعد الاعتراف بأنها قد أنتجتها، قالت إن مدى القذيفة لم يكن بالتأكيد من النوع الذي يجعلها انتهاكا للمعاهدة.

أن نسمع نداءات موجهة إلى روسيا لاتخاذ خطوات من أجل تهدئة مخاوف بلدان مثل بولندا، والتي تستضيف أراضيها إحدى قواعد الدفاع الصاروخي التي تتمركز فيها مرافق نظام الإطلاق العمودي إم كي - ٤١، وذلك في انتهاك للمعاهدة، حتى يتم استخدامها في إطلاق قذائف ترايدنت في البرنامج النووي. إننا نحث الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتناع عن دبلوماسية مكبرات الصوت واتخاذ خطوات لإنهاء انتهاكاتنا الحالية للمعاهدة. وأود أن أشدد على أن روسيا مستعدة دائماً للحوار حول طائفة كاملة من القضايا ذات الصلة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

لنتطرق إلى مسألة أخرى. إن أية اتهامات بأن روسيا قد انتهكت مذكرة بودابست المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ حول الضمانات الأمنية لأوكرانيا لا أساس لها من الصحة إطلاقاً وهي دليل على الدعاية المعادية لروسيا. لقد وضعت مذكرة بودابست باعتبارها جزءاً من مجموعة اتفاقات تمكن أوكرانيا من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة لهذه الأسلحة. فلا تمتد أحكامها إلى الحالات الناتجة عن نشاط سياسي داخلي وعوامل اجتماعية واقتصادية. في اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في بودابست عام ١٩٩٤، وخلال الفعاليات التي عُقدت على هامش اجتماع القمة، لم تلتزم روسيا بواجب مطالبة جزء من أوكرانيا بالبقاء في جسدنا ضد إرادة الناس الذين يعيشون هناك.

ينبغي أن نلاحظ أنه عند توقيع المذكرة تم اعتماد بيان مشترك من قبل قادة روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوكرانيا، أكدوا فيه على أهمية التزامهم داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تهدف إلى مواجهة تنامي القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية. ولم تف سلطات كييف بهذه الالتزامات وكانت لسنوات طويلة تتغاضى بشكل صريح عن

ضمن فئة القذائف الانسيابية التي تطلق من الأرض من نطاق المعاهدة.

وبالمناسبة، تلك الحالة قائمة منذ أكثر من ١٥ عاماً. وعلاوة على ذلك، تحافظ الولايات المتحدة على إمكاناتها في مجال القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى وتعمل على تطويرها، بمساعدة من عملها بشأن قواعد إطلاق الصواريخ المعدة رسمياً لاختبار المنظومات الدفاعية ضد القذائف التسيارية. وبسبب هذه الانتهاكات، اضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها لبدء حملة لا أساس لها من الصحة من أجل تشويه سمعة روسيا كطرف مسؤول في المعاهدة في امتثال تام للالتزامات.

بيد أن التصريحات الأخيرة الصادرة عن قيادة الولايات المتحدة تشهد على حقيقة أن الهدف من الحملة هو إعداد الرأي العام الدولي لانسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة. وهذا أمر مفهوم، لأن تبرير مواطن قصورها في الامتثال للمعاهدة أصعب بكثير من الانسحاب منها.

وأود أن أشير إلى أن هذه ليست أول معاهدة معرضة لخطر أن تصبح لاغية وباطلة بسبب الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٢، انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، والتي كانت أحد الصكوك التي تدعم الاستقرار الاستراتيجي. مثال آخر على تناقض الولايات المتحدة هو انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

إننا نتفهم ونشاطر شواغل الدول الأوروبية بشأن البيان الذي أدلى به الرئيس دونالد ترامب يوم السبت. ومع ذلك، أليست حقيقة أن دعم بعض البلدان الأوروبية لحملة تشويه سمعة روسيا هو الذي ساعد على ضمان أن يصبح اليوم تهديد الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى أشد وضوحاً؟ من المثير للدهشة بصفة خاصة

مباشر، من خلال مهاجمة قواعد الجيش العربي السوري وحلفائه الذين يقاتلون هؤلاء الإرهابيين. ولن ننسى التصريحات التي صدرت عن زعماء ومسؤولين كبار في مجموعة دول الشمال في بداية الأزمة في بلادي، والتي قالوا فيها إنهم سيقومون بمعالجة العائدين من الإرهابيين، أي أنهم يقولون للإرهابيين اذهبوا وقاتلوا في سورية ومن ثم سنعالجكم. هذه هي دول الشمال.

تدين بلادي بأشد العبارات وترفض أي استخدام للأسلحة الكيميائية، باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأمرًا مرفوضاً وغير أخلاقي ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان. ولقد أوفت سورية بكافة التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما زالت المجموعات الإرهابية المتواجدة في سورية تحصل على مواد كيميائية سامة وتقوم بتجهيزها وتركيبها واستخدامها ضد المدنيين والعسكريين في بلادي، بمساعدة أجهزة استخبارات حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة.

مرةً تلو الأخرى نجد أن ما يرد في بيانات ممثلي الإدارة الأمريكية حافل بالمتناقضات، شكلاً وموضوعاً. فلقد غاب عن كلامها أي إشارة إلى الإرهاب وإلى استخدام الإرهابيين السلاح الكيميائي في العراق وسورية.

وهي أمور مثبتة في تقارير صادرة عن مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأذكر ممثلة الإدارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة ترفض حتى الآن تدمير ترسانتها الكيميائية لأسباب غير معقولة وغير مفهومة سوى الحفاظ على هذه الأسلحة ولربما بهدف استخدامها، كما فعلت الولايات المتحدة حين استخدمت جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل النووي والكيميائي والبيولوجي.

تقوم الولايات المتحدة الآن برعاية أكثر من ٢٥ مختبراً أو مخبراً سرانياً في دول العالم تطور أسلحة بيولوجية، وهذا يخالف المعاهدة والتزامات الولايات المتحدة تجاه تلك المعاهدة. إن الولايات المتحدة هي أكثر من خرق الاتفاقيات الدولية القائمة

تنامي القومية الأوكرانية بأشد أشكالها عدوانية. وبالتالي فإن مسار الأحداث في أوكرانيا يشهد بوضوح على حقيقة أن روسيا لم تنتهك أحكام مذكرة بودابست، وهو ما تبذل المحاولات لتأكيد.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): ذكرتنا ممثلة الكيان الإسرائيلي في مداخلتها اليوم في بند الأسلحة النووية بالمرح العبثي، حيث حاولت أن تضلل بياس هذه اللجنة الموقرة وذلك من خلال توجيه ادعاءات كاذبة وزائفة بهدف إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انصياع إسرائيل لترسانة القرارات الدولية ذات الصلة بمنع الانتشار وعدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وكما هي العادة، يرفض الكيان الإسرائيلي أي مبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما النووي منها.

إن بيان الاتحاد الأوروبي مليء بالمغالطات والنفاق والكذب، كما هي العادة. لقد قامت دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي برعاية الإرهابيين في سورية منذ بداية الأزمة في بلادي، وزودتهم بكافة أنواع الأسلحة والمعدات والذخائر والمواد، بما في ذلك مواد كيميائية سامة. وقامت بعض هذه الدول بتدريب الإرهابيين على خلط المواد الكيميائية واستخدامها، إضافة إلى أنها أوعزت لهم باستخدامها في العديد من الحالات.

لقد أشارت ممثلة السويد بالنيابة عن مجموعة دول الشمال إلى بلادي في بيانها، وهو بالطبع جزء من موقف وسياسات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. تقوم دول الشمال بتصدير الإرهابيين إلى بلادي منذ بداية الأزمة. كما تقوم الأنظمة الحاكمة هناك بمساعدة الجماعات الإرهابية المسلحة بكافة أنواع المساعدة المباشرة. كما قامت بعض الدول من هذه المجموعة، والتي هي جزء مما يسمى بالتحالف الدولي، وهو تحالف غير شرعي كما تعلمون، بمساندة داعش وجبهة النصرة بشكل

ونقطة الثانية هي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف فيها أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي لديها أمانة تقنية مكلفة بالتحقق من تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقية، وهي السلطة الوحيدة المخولة للتحقق من امتثالها لالتزاماتها. وقد قيل إن إيران لا تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ورأيًا، وأعتقد أن ذلك هو رأي المجتمع الدولي عمومًا، أنه ليس لتقييم وحكم ممثل الولايات المتحدة قيمة أو مصداقية، وهما يتعارضان بشكل واضح مع الآلية الدولية القائمة. إن الولايات المتحدة تقوض كل آلية دولية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست استثناء. إنها تقوض النظام الدولي القائم على القواعد وتحاول تدميره ومتابعة بسط هيمنتها. هذه هي المشكلة. وهي لا تحترم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو أمانتها التقنية.

وترتبط نقطة التالية بحالة امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وليس غريباً أن يكون ممثل الولايات المتحدة قد تبني هذا النوع من الإستراتيجية خلال هذه الجلسة. نحن نسميها إستراتيجية الهروب إلى الأمام التي تستخدم للتستر على عدم امتثالها لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والولايات المتحدة هي الدولة الحائزة الوحيدة لتلك الأسلحة التي لم تف بالالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد أخلفت الموعد النهائي، ليس مرة واحدة بل مرتين، ولا يزال في حوزتها مخزونات كبيرة من مختلف الأسلحة الكيميائية الخطيرة رغم أنها تمتلك الموارد المالية والصناعية والتقنية والبشرية الجاهزة لتمكينها من الامتثال لالتزاماتها. لكنها لا تزال تحاول تأخير وتأجيل الوفاء بتلك الالتزامات. إذن، من منا لا يمثل لالتزاماته؟ هل هي الولايات المتحدة التي تمتلك كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية أم إيران؟

أما نقطة الأخيرة فهي أن الولايات المتحدة بذلت جهوداً كبيرة وستواصل بذل الجهود لمحاولة إقناع الإرهابيين في سورية

في العالم، بما في ذلك قرارات مكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس الأمن، حيث لا تزال الولايات المتحدة حتى اليوم تقوم بتدريب الإرهابيين على خلط واستخدام الأسلحة الكيميائية وتساعد الإرهابيين على نقلها من مكان إلى آخر في الأراضي السورية وكذلك قامت وتقوم بتسهيل تهريب نقل المواد الكيميائية السامة إلى الأراضي السورية عبر دول الجوار.

السيد غانني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حقي في الرد على الادعاءات التي لا أساس لها الصادرة عن ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بامتثال إيران لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وليس من المستغرب أن تجرؤ إدارة الولايات المتحدة الحالية على إصدار مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة لأنه لا يوجد حد للقصص التي تؤلفها والأكاذيب التي تنشرها والحقائق التي تشوهها. إنها خبيرة في القيام بذلك. ولا ترى أنه من العار اعتماد سياسة كهذه في منتدى للأمم المتحدة، وعلينا أن نهنئها على كونها الكاذب الأول في المنظمة. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن المزاعم التي سمعناها.

كانت إيران ضحية في الثمانينات من القرن الماضي لاستخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضدها وهي أسلحة ساعدته الولايات المتحدة على تطويرها وزودته بالمعلومات الاستخباراتية لكي يتمكن من استخدامها ضد المدنيين والقوات الإيرانية. ووقع أكثر من ١٠٠ ألف إيراني ضحايا لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك فإننا نرفض كل أنواع أسلحة الدمار الشامل بناءً على تجربتنا المريرة معها والعواقب الإنسانية لهذه الأسلحة. ولهذا السبب إنضمنا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية فور إبرامها. واستلهمنا ذلك من ذكرى الضحايا الإيرانيين للأسلحة الكيميائية، ولذلك فإننا نؤيد الاتفاقية بقوة إلى جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وأنه لن تستخدم أي من أسلحتهم قط ضدّ أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن النفس أو طبقاً لميثاق الأمم المتحدة (A/49/765، المرفق ١). ولكن ماذا نرى الآن؟ أنّ السلامة الإقليمية لأوكرانيا وحدودها الحالية قد انتهكت وأنّ جزءاً من أراضي أوكرانيا يخضع للاحتلال من قبل الاتحاد الروسي الذي ضمّها إليه. فقبل أن يشن الاتحاد الروسي عدوانه على أوكرانيا، لم يعارض أحد الأحكام التي قرّرت علينا للتو، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وبعد شباط/فبراير ٢٠١٤ فقط بدأت تلك الدولة، وتلك الدولة وحدها، نسج بعض الروايات المعقدة لتبرير عملها غير القانوني في أوكرانيا وانتهاكها المباشر لمذكرة بودابست. فماذا يعني ذلك؟ هل يعني أنه يمكن لروسيا انتهاك أي وثائق واتفاقيات دولية أخرى وقّعت عليها بهذه السهولة مثلما فعلت مع مذكرة بودابست؟ فالأمر كذلك على ما يبدو.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حقي الثاني في الرد على عدد من التعليقات التي أبديت.

في ما يتعلق بملاحظات ممثل الاتحاد الروسي بشأن نظم دفاعات القذائف الباليستية، فكان يشير إلى نظام "إيجيس آشور" Aegis Ashore الذي يتسق تماماً مع أحكام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وعلى الرغم من استخدامه بعض العناصر الهيكلية نفسها مثل نظام الإطلاق الرأسي Mk-41 المثبت على السفن، والذي أشار إليه زميلنا الروسي، فإنّ نظام Aegis Ashore ليس المشغّل نفسه. فنظام Aegis Ashore للدفاع بالقذائف الذي تم إطلاقه في رومانيا وما زال قيد الإنشاء في بولندا، قادر على إطلاق قذائف اعتراضية دفاعية فقط. ولا تخضع هذه القذائف لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، حيث تمّ تطويرها واختبارها لاعتراض الأجسام غير الموجودة على سطح الأرض والدفاع ضدها فحسب. علاوة على ذلك،

وتشجيعهم على استخدام الأسلحة الكيميائية لأنها دربتهم. لقد استثمرت ملايين الدولارات في بناء قدرات هؤلاء الإرهابيين. وقد فشلت جميع تلك المشاريع تقريباً. وتشن الولايات المتحدة هجمات صاروخية على الحكومة الشرعية للجمهورية العربية السورية لتشجيع استخدام المزيد من الأسلحة الكيميائية في سورية. إذاً لن تكون هذه المرة الأخيرة التي يستخدم فيها الإرهابيون الأسلحة الكيميائية ما دامت الولايات المتحدة تعترم ممارسة المزيد من الضغط على سوريا وشنّ المزيد من الهجمات بالقذائف. فهي تشجعهم بتلك الهجمات على تقويض القاعدة العالمية ضدّ الأسلحة الكيميائية. ونظراً لاعتبارها أكبر منتكح للقانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيماوية وداعمة للنظام الإسرائيلي الحائز على أسلحة كيميائية وبيولوجية وعدم احترامها لأيّ لوائح دولية تحكم أسلحة الدمار الشامل، فليس للولايات المتحدة مكانة أخلاقية في توجيه أصابع الاتهام بل عليها أن تعيد النظر في أفعالها.

السيد نيكولنيكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر أنني مضطر لممارسة حق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمتعلقة بالحالة في أوكرانيا إلى حدّ ما أيضاً. أود أولاً أن أقرأ بعض أحكام المذكرة.

١. يؤكّد الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من جديد التزامهم إزاء أوكرانيا طبقاً لمبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واحترام استقلال وسيادة الحدود القائمة لأوكرانيا،

٢. يؤكّد الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من جديد التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد

استخدام إيران للأسلحة الكيميائية ودعمها لسوريا سوى مثال واحد فقط على ذلك الإدمان للإرهاب.

وأخيراً، أود أن أوضح أننا لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواصل إيران حكمها الإرهابي. لذا واعتباراً من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر سنشدد القيود على إيران بما يصعب عليها مواصلة تمويل إدمانها الخطير للإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أبلغت بموافقة المترجمين الفوريين على مواصلة العمل لمدة ١٠ دقائق إضافية، لذا فنحن على استعداد للمتابعة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كما هي العادة فإن الادعاءات التي تصدر عن ممثلي الإدارة الأمريكية تعتمد بشكل ممنهج على التضليل. إن هذه الادعاءات مبنية على عامل وحيد، وهو التحريض بأي شكل ضد الجمهورية العربية السورية حتى وإن كان ذلك على حساب المنطق والحقيقة العلمية التي لا يمكن التلاعب بها.

إن الولايات المتحدة هي أكبر ممول وراعٍ في عالمنا هذا للإرهابيين، وهذا ما ثبت فعلياً من خلال دعمها وتمويلها ورعايتها للإرهابيين المتواجدين في سورية. طبعاً لن ننسى أن الولايات المتحدة بالإضافة إلى دولتين هي من أنشأت تنظيم القاعدة ومولوه في ثمانينات القرن الماضي. والتاريخ طبعاً يسبق ذلك بكثير من خلال الدعم الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة للجماعات والمجموعات الإرهابية المسلحة، إذ أصبحت ومنذ زمن بعيد ولكن على فترات متناوبة باستخدام الإرهابيين جزءاً من السياسة الخارجية لهذه البلدان.

ترفض الإدارات الأمريكية المتعاقبة التخلص من ترساناتها الكيميائية وهذا يعود لأسباب عديدة لن ندخل فيها الآن. ولكن أي متابع يرى ويتابع سياسة الإدارات الأمريكية يعرف ويعلم حق اليقين بأن لا الإدارة الحالية ولا التي ستليها ستخلص

لا يشمل نظام Aegis Ashore البرمجيات وأجهزة مكافحة الحرائق ومعدات الدعم الإضافية والبنية التحتية اللازمة لدعم إطلاق قذيفة انسيابية تطلق من الأرض أو أي قذيفة أخرى خاضعة لأحكام المعاهدة. ولم يتضمّن نظام الإطلاق العمودي Aegis Ashore قذيفة تخضع للمعاهدة أو يطلقها أو يجرب إطلاقها البتة، وبالتالي فهو يتسق تماماً مع التزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

ورداً على التعليقات التي أبداها نظام دمشق، تُعتبر سوريا إحدى الدول الرائدة في رعاية الإرهاب، وقد استخدمت مراراً الأسلحة الكيميائية ضد شعبها؛ وهذا ليس موضع شك. إنّ اتهامات بأن الولايات المتحدة تحتفظ بمخزون من الأسلحة الكيميائية لاستخدامه إنما هي اتهامات عبثية. وكما قلت مرات عديدة في هذه القاعة وفي جنيف، إنّنا ملتزمون بالجدول الزمني لتدمير مخزوننا من الأسلحة الكيميائيّة بحلول عام ٢٠٢٣، ومن السخيف جداً أن نقول أن الولايات المتحدة تطوّر قدرات الأسلحة البيولوجية والكيميائية. فنحن لا نفعل أي شيء من هذا القبيل في أي مكان، وهذا أمر نهائي.

أمّا في ما يتعلّق بممثل النظام في طهران، فإنّ إيران ليست في وضع يسمح لها بتوجيه أصابع الاتهام إلى أي شخص، أو اتّهام أيّ دولة بالكذب أو التشكيك في السلطة الأخلاقية لأيّ دولة. فهي، دون منازع، الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم. وأوجزت خلال الأسبوع الماضي أيضاً عدداً من الأحداث والهجمات الإرهابية التي شنتها إيران (A/C.1/73/PV.5/رظنا)، فهي تحاول الادّعاء بأنّها ضحية وتحاول أن تظهر على هيئة دولة معتدلة ومحبة للسلام، غير أنّ لا أحد يستطيع أن يأخذ ذلك على محمل الجدّ. فليس لإيران مصداقية على الإطلاق ما دامت تواصل تسليح الوكلاء الخطرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أجزاء أخرى من العالم في سياق إدمانها على الإرهاب. وما

أنا متردد للغاية في قول أي شيء عن الإرهاب، وهو أمر لا يخضع لولاية اللجنة تماماً، لكنني سأقدم للممثلين في اللجنة دليلاً واحداً سيساعدهم على معرفة من يدعم الإرهاب. ويمكنهم فحسب الاستماع إلى ملاحظات رئيس إحدى البلدان المجاورة الدولة العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن دعم الولايات المتحدة للإرهاب في سورية وكيف تقدم الأسلحة والمساعدة للإرهابيين في سورية. وذلك ليس أمراً تدعيه إيران، بل هو ما تقوله دولة حليفة للولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالجزءات، فإننا لا نخشى الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. لقد تعرضنا لجزاءات انفرادية وغير قانونية فرضتها الولايات المتحدة على مدى ٤٠ عاماً لأننا قررنا أن نكون دولة مستقلة وأن نقول "لا" ونرفض السياسات الخاطئة للولايات المتحدة وتدخلها في المنطقة. وستغلب على كل هذه التحديات ونهزم تلك الجزاءات. لقد قرر المجتمع الدولي رفض الجزاءات والإجراءات غير القانونية التي تتخذها الولايات المتحدة. وقد تبذل قصارى جهدها ولكنها ستكون بلا جدوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. هل يمكنني التكلم باللغة الفرنسية؟

(تكلم بالإنكليزية)

سأتكلم بالإنكليزية، ولكن المرة القادمة ينبغي للجنة أن تكون مستعدة للغة الفرنسية.

ستعقد الجلسة التالية للجنة صباح غد الثلاثاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وستواصل اللجنة نظرها في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" أملين في الانتهاء من قائمة المتكلمين في إطار تلك المجموعة قبل الاستماع إلى البيانات في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

من ترسانات الأسلحة الكيميائية وستقدم الذرائع تلو الذرائع لعدم التخلص منها. لقد قدمنا إلى مجلس الأمن ولجان مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) العديد من الرسائل زادت عن ١٦٠ رسالة والعديد منها كان يتعلق بقيام الولايات المتحدة بإرسال خبراء لتدريب الإرهابيين على خلط المواد الكيميائية واستخدامها لاحقاً. علاوة على ذلك، كانت القوات الأمريكية المتواجدة بصورة غير قانونية على الأراضي السورية تقوم بنقل المواد الكيميائية السامة من مكان إلى آخر وتسهله وتشرف عليه بصحبة عناصر تابعة لتنظيم داعش الإرهابي. فمن هو الراعي للإرهاب هذا هو السؤال؟

القوات الأمريكية المتواجدة بصورة غير شرعية على أراضٍ بلدي كانت تنقل عناصر داعش من مكان إلى آخر وخاصة القيادات وتتبادل الأماكن معهم. وهناك صور وأشرطة الفيديو يمكن لمن يود أن يبحث عنها. وسأكتفي بهذا القدر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد توقفت الترجمة الفورية ولذلك أرجو استخدام إحدى لغتي عمل الأمم المتحدة. لقد أبلغت بأنه في غضون خمس دقائق ستتوقف الميكروفونات أيضاً.

السيد غانثي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن آخذ الكلمة ممارسة لحقي في الرد مرة أخرى على الملاحظات غير المنطقية التي أدلى بها ممثل النظام الكذاب في واشنطن. وأعتقد أن ذلك النظام أفرط في إدمان الكذب وأدمن حرق القوانين الدولية بصلف. وكما ترى الوفود من خلال الممثلين، فلقد أدمن أيضاً عدم احترام بنود جدول أعمال اللجنة باستمرار. وأدمن تشويه الحقائق ومحاولة ليها وتقديمها كواقع جديد. ولا يمكنه حتى تقبل الاستماع إلى أن إيران قد مرت بتجربة مريعة وأن إيران قد عانت من استخدام الأسلحة الكيميائية أو أن الإيرانيين كانوا ضحايا لأسلحة الدمار الشامل.